

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1540

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في 30 حزيران/يونيه 2020، الساعة 10/05

الرئيس: السيد روبرت مولر (النمسا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-12585(A)



* 2 0 1 2 5 8 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1540 لمؤتمر نزع السلاح.

السيدة تاتيانا فالوفايا، أيها السيدات والسادة، إنه لشرف للنمسا أن تتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أن أتوجه إليكم جميعاً بالشكر مرة أخرى على المشاركة في هذه الجلسة العامة اليوم إما بالحضور الشخصي أو بالاتصال بعد أن عُلمت الجلسات فترة طويلة. وأرجو أن تكونوا أنتم وأحببتكم في أمان وبصحة جيدة.

وأود أيضاً أن أشكر السفارة سالي مانسفيلد والرؤساء الستة لدورة هذا العام على تحليهم بروح التشاور والتعاون، والأهم من ذلك، تحليهم بالإصرار في هذه الفترة التي لم يسبق لها مثيل. وقبل أن نباشر جدول أعمالنا لهذا اليوم، أود منكم أن تقفوا معي دقيقة صمت حداداً على من قضى نحبه وتضرر بسبب الأزمة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعرفاناً بجميل كل أولئك الذين يواصلون العمل في الخطوط الأمامية بلا كلل في مواجهة هذه الأزمة، وهي أزمة بلغت حالياً مراحل مختلفة في جميع أنحاء العالم. فلتتفضلوا بالوقوف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أيها السيدات والسادة، يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بالزملاء الجدد الذين باشرؤ مسؤولياتهم بصفقتهم ممثلين لحكوماتهم في مؤتمر نزع السلاح أثناء تعليق الجلسات وهم: سعادة السفير ليم سانغ - بيوم، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى المؤتمر، وسعادة السفير فيديريكو فيليغاس، الممثل الدائم للأرجنتين، وسعادة السفير السيد صبري باش طنجي، الممثل الدائم لتونس. وباسم حكومة بلدي ونيابة عن المؤتمر، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم استعدادنا الكامل للتعاون معكم ومساندتكم في مهامكم الجديدة.

وأنا أقترح أن يكون جدول أعمالنا لجلسة هذا الصباح على النحو التالي. أولاً، سأدلي ببيان بصفتي رئيساً للمؤتمر، يليه بيان السيدة تاتيانا فالوفايا، الأمانة العامة للمؤتمر والممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر. وبعد ذلك، تدلي سلفي، السفارة سالي مانسفيلد، ممثلة أستراليا، ببيانها. ثم تعطى الكلمة للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات. فهناك، كما رأيتم، عدد كبير جداً من الوفود التي طلبت إدراجها على قائمة المتكلمين قبل جلسة اليوم. وهذا يجسد أيضاً نتيجة المشاورات المكثفة التي أجريتها - فقد تلقيت تعليقات عارمة بشأن أهمية استئناف أعمال المؤتمر. وحرصاً على إتاحة فرصة الكلام لجميع الوفود، أشجع الجميع اليوم على التنبه إلى ضيق الوقت. وفي حال شعر وفد من الوفود بضرورة الرد على بيان ما، يرجى التفضل بإبلاغ الأمانة برغبتكم في الرد، لأنني أعتمد إفصاح المجال لهذه الردود في آخر اليوم.

وأؤني أيضاً إمهال المتحدث حتى ينهي بيانه قبل تسجيل نقاط النظام، إن وجدت. والآن، اسمحوا لي أن أدلي ببيان بمناسبة انعقاد هذه الجلسة العامة الأولى برئاسة النمسا.

إن نزع السلاح هو عنصر رئيسي في النهوض بالسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن النفقات العسكرية العالمية آخذة في الارتفاع. وربما نكون على شفا سباق تسلح. لقد آن الأوان لكي نُذكر بأهمية دور نزع السلاح في الحد من مخاطر التصعيد فضلاً عن أهمية التخفيف من حدة التوتر وبناء الثقة. وقد كان نزع السلاح تاريخياً ركيزة أساسية في سياسة النمسا الخارجية.

وفي ضوء هذه الظروف الخاصة جداً التي نعيشها اليوم وضيق الوقت المتاح، سأحاول أن أوجه الانتباه قليلاً إلى المنهج الذي اعتمده ابن بلدي، لودفيغ فيتجنشتاين، في كتابه "الرسالة المنطقية الفلسفية" أو أن أستلهم منه، وسأحاول قدر الإمكان الإيجاز وعدم الإطالة. وسأقتصر في بياني على إبداء 10 ملاحظات بشأن وضع المؤتمر.

أولاً، إننا نواجه حالياً، إضافة إلى أزمة المناخ المستمرة، أزمة صحية عالمية تتحول إلى أزمة اجتماعية واقتصادية في العديد من البلدان، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار على الأمن الوطني والدولي. وأنا مقتنع تماماً بأن المؤتمر مُطالب بأن يكون على مستوى التحدي والإسهام بدور إيجابي.

ثانياً، أنصح بتوخي الحيلة والحذر في استئناف العمل، مع التركيز أكثر على ما يجمعنا وليس على ما يُفترقنا، والالتزام بأن نضيف شيئاً إلى تعدد الأطراف الفعال، أي تعدد الأطراف المثمر.

ثالثاً، يصادف عام 2020 الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وتوقيع ميثاقها، والذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد مرت 32 سنة على انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وأنا حين أعدت قراءة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، تعجبت من تلك اللغة التي تنم عن الطموح والتعاون في هذا النص المتفق عليه: "لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح. ولذلك فمن واجب جميع الدول أن تساهم في الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح". و:

تكسد الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية، يُشكل اليوم تهديداً لمستقبل الجنس البشري أكثر مما يُشكل حماية. وعليه، حان الوقت لوضع حد لهذه الحالة، وللتخلي عن استخدام القوة في العلاقات الدولية، والتماس الأمن في نزع السلاح، أي من خلال عملية تدريجية ولكنها فعالة تبدأ بتخفيض المستوى الحالي للتسلح. لإنهاء سباق التسلح وبلوغ مستوى حقيقي من نزع السلاح هما مهمتان في غاية الأهمية والإلحاح.

ولا تزال هذه العبارات صالحة حتى اليوم.

رابعاً، أهمية أن نصغي إلى بعضنا ونسعى جاهدين إلى تحديد الاتفاقات التي يمكن التوصل إليها لوضع برنامج عمل، وإقراره أخيراً، وبدء المفاوضات المحتملة. وعلينا أن نحاول تجاوز المواقف الخطائية ونبتئ الفرص التي تتيح لنا الخروج من المأزق الذي يعيشه المؤتمر حالياً.

خامساً، أود هنا أن أتوجه إلى الأعضاء، وأنا مدرك تمام الإدراك أن المؤتمر أنشئ ليكون هيئة تفاوضية، وأسألهم أن يعيدوا التفكير في مبدأ توافق الآراء ويتذكروا ما كان يقصد به في البداية - أي أداة تستخدم كملاذ أخير عندما يستحيل من غيره منع تضرر المصالح الأمنية النهائية، وليس ورقة رابحة تُستخدم تلقائياً بالطرق الإجرائية لعرقلة أي اقتراح محتمل بشأن الدفع قدماً بقضية نزع السلاح متعددة الأطراف.

سادساً، يجدر بنا أيضاً أن نستلهم أحد أكبر الإنجازات الملموسة التي حققها المؤتمر في الآونة الأخيرة، وهو إنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، التي كانت وليدة التطلع إلى إنهاء التجارب النووية إلى الأبد. وقد أرسى المؤتمر نظاماً فريداً وشاملاً للتحقق وجعل محوره نظام الرصد الشامل الدولي. وسوف يمثل دخول المعاهدة حيز النفاذ الخطوة الهامة التالية.

سابعاً، يمكن استغلال استراحة الـ 112 يوماً التي فرضت علينا بسبب جائحة "كوفيد-19" العالمية واعتبارها مرحلة للتفكير وربما أيضاً حافزاً لتجربة نهج جديد.

ثامناً، يبين لنا التاريخ أن مقدار الثقة، الذي يظهر أنه غير كاف، ينبغي ألا يعيق طريق المفاوضات. فعلياً أحياناً أن نخوض المفاوضات بقليل من الثقة وأن نفسح المجال لكي تنمو الثقة باعتبارها نواتج فرعية للمفاوضات المتعددة الأطراف، مع التركيز على الجوهر.

تاسعاً، أهمية اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة. وقد استضافت فيينا مؤخراً محادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومستقبل معاهدة ستارت الجديدة. ومن المبشر أن تستمر المناقشات. ونأمل أن تتقدم هذه المداولات الهامة وأن تكون لها آثار أمنية إيجابية على المجتمع الدولي.

وعاشراً، أهمية التعاون الأقاليمي. فالتعاون ضمن فريق الرؤساء الستة للدورة السنوية كان فائقاً. وحاولت النمسا، بوصفها مشاركاً في مسعى الفريق، أن تبذل ما في وسعها لتنظيم عملنا استناداً إلى برنامج عمل. وكنا قاب قوسين أو أدنى من ذلك. وأبدت الغالبية العظمى من البلدان مرونة وحساً براغماتياً. وما يتوقعه العالم منا هو التحلي بالحس البراغماتي والمرونة والإرادة السياسية والالتزام بالتقدم في مسار نزع السلاح. وعلينا أن نفني بما علينا. شكراً جزيلاً.

سيداتي سادتي، أود الآن أن أعطي الكلمة للسيدة تاتيانا فالوفايا، الأمينة العامة للمؤتمر والممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر.

السيدة فالوفايا (الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): شكراً. سيدي الرئيس، أيها المندوبون الموقرون، أرحب ترحيباً حاراً بمندوبينا - الذين يشاركون إما شخصياً أو عن بعد - في جلسة رسمية لمؤتمر نزع السلاح. ويسرني حقاً أن أخطب هذه الهيئة الموقرة مرة أخرى، باستخدام هذه الصيغة المختلطة المبتكرة التي تتيح لنا جميعاً إمكانية الاجتماع اليوم.

لقد تمكنا من عقد اجتماعات مختلطة بفضل إعادة تحديد أغراض استخدام الموارد بما يتيح إمكانية إضافة مزيد من المعدات في هذه القاعة بالذات، واقتناء البرمجيات المتخصصة للتداول بالفيديو وخدمات الدعم ذات الصلة. وما زلنا جميعاً في طور التكيف مع هذا الأسلوب الجديد في العمل والتعلم معاً.

وأشكركم جزيل الشكر على ما تبدونه دائماً من صبر ولطف، ولا سيما في ضوء الصعوبات التقنية التي اعترضتنا قبل عقد هذه الجلسة العامة في 30 حزيران/يونيه. إن الأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة التي تسببت فيها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) شكلت ضغطاً لا حد له على منظوماتنا ومواردنا الطبية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي جنيف، كما في أماكن أخرى، يتجسد تعدد الأطراف على نحو ملموس من خلال الجدول الزمني للاجتماعات الحكومية، الذي يكون حافلاً عادة. ولكن جائحة كوفيد-19 كان لها أثر كبير وواضح هنا. فتعذر عقد هذا المؤتمر كما كان مقرراً برئاسة أستراليا، وأرجئت أيضاً سائر اجتماعات نزع السلاح.

وأود أن أشكر السفارة مانسفيلد، ممثلة أستراليا، على جهودها ومبادراتها، وعلى حفاظها في هذه الظروف الصعبة على روح التعاون التي وسمت الرئاسة الست لدورة عام 2020.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، لم يفتر اهتمام الجهات المعنية بنزع السلاح بمواصلة الحوار، وهو حوار بالغ الأهمية. واجتماعنا اليوم إنما هو دليل صادق على تصميمكم المشترك على المضي في هذه المناقشات الحيوية بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وهو برهان أيضاً على التزامكم الجماعي بالحفاظ على هيكل نزع السلاح.

ولكم أن تطمئنوا إلى أننا على استعداد أنا وفريقي لبذل ما في وسعنا من أجل الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لمؤتمر نزع السلاح لكي يضطلع بعمله الهام. وأتمنى لكم كل التوفيق في هذه المناقشات التي نجريها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فالوفايا على بيانها وعلى حضورها بيننا في اجتماعنا اليوم. وقبل أن أعطي الكلمة للسفيرة مانسفيلد، ممثلة أستراليا، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري لشخصها ولفريقها على حد سواء. وهي سوف تقدم لنا تقييمها لتطلعات الدول الأعضاء المأمولة من مؤتمر نزع السلاح، التي جمعت خلال فترة رئاسة أستراليا للمؤتمر. وأنا أشكرها على تعاونها الفائق.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس، وشكراً للأمانة العامة، السيدة فالوفايا، على ما تفضلتما به من كلام لطيف. ما زلت أوهم نفسي أن السيدة فانيسا وود تجلس ورائي بالفعل، وأصدق الأمر إذا لم ألتفت إلى الوراء. إن ما أنجز كان بالفعل، ثمرة جهد جماعي.

وأود أن أشكركم وأشكر الأمانة ومكتب شؤون نزع السلاح، وكل من بذل جهوداً أتاحت إمكانية عقد هذا الاجتماع. وأنا مسرورة حقاً بحضوركم جميعاً هاهنا اليوم وبانضمام آخرين إلينا بشكل افتراضي وبإمكانية المضي قدماً في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

لقد شكلت رئاستنا إلى حد بعيد امتداداً لنهج فريق الرؤساء الستة لدورة عام 2020، وآخر رئيس لدورة عام 2019 وأول رئيس لدورة عام 2021. وكان العمل مع زملائنا الملتزمين والفطنين في ذلك الفريق علامة مضيئة حقاً تراها رئاستنا فذة للغاية. وأود أيضاً أن أرحب بوجود الممثلين الدائمين الجدد هنا اليوم، ولا سيما السفير فيليغاس، ممثل الأرجنتين، بوصفه أحد أفراد فريق الرؤساء الستة لهذا العام.

وقد سمعنا من المندوبين في مؤتمر نزع السلاح خلال فترة المشاورات التي أجريناها ترحيباً بتعزيز التنسيق هذا العام. وذلك توجيهاً للاستمرارية وتحسين الإدارة والشفافية حتى يتمكن الأعضاء من الاستفادة أقصى ما يمكن من الاستثمار الكبير في هذه الهيئة، وحظي هذا الهدف بتأييد عام.

وخلال فترة رئاستنا، دعونا الوفود إلى تبادل الآراء بشأن أولويات المؤتمر ودوره، وربما بشأن سبل كسر حالة الجمود وزيادة فعاليته. ونشكر الزملاء الذين جئوا في ذلك، ويسرني أن نطلع معاً اليوم على وجهات النظر التي أعربتم عنها، وهي وجهات نظر سمعناها خلال تلك الفترة الزمنية.

فقد تحدثنا مع أكثر من 40 عضواً ومراقباً في مؤتمر نزع السلاح. وسوف أذكر بعض النقاط البارزة اليوم، وأنشر نسخة أطول على الانترنت. ومن الجدير بالذكر أن عدداً كبيراً ارتأى أن ينظر المؤتمر في آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على أعمالنا، بدءاً باللوجستيات العملية، أي كيفية تسخير التكنولوجيا لدعم عملنا على نحو أفضل، وانتهاءً بالمسائل الأوسع المتعلقة بالثقة والحد من المخاطر، وحتى دور الخبراء.

وأبلغتنا الوفود أن المجموعات التي اقترحتها فريق الرؤساء الستة لهذا العام تمثل نهجاً صحيحاً في ظل هذه الظروف، ومحاولة موفقة لتحقيق التوازن بين الآراء المتباينة. ورأى كثيرون أنها فرصة ضاعت. فبعض الوفود فضّل إجراء مناقشة منظمة بشأن بنود جدول الأعمال هذا العام، غير أنه أبدى استعداداً للانضمام إلى توافق الآراء؛ وقالت وفود أخرى إنها تريد هيئات فرعية. وقال البعض إن برنامج العمل ينبغي أن يتطابق مع ولاية المؤتمر بوصفه هيئة أنشئت للتفاوض على صكوك ملزمة قانوناً. ورأى في إدراج عملية ترتقي بأداء المؤتمر وفعاليته أمراً مفيداً، وإن أعرب البعض عن قلقه من أن يؤدي ذلك إلى تشتيت الانتباه.

وبصفة عامة، لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي أن يتضمن برنامج عمل المؤتمر ولاية من أجل إجراء مفاوضات. وتظهر قراءة خاطفة للنظام الداخلي أن الأمر لا يتطلب ذلك،

غير أن البعض كان له رأي قاطع بأن ولاية التفاوض ينبغي أن تتجسد في برنامج عمل المؤتمر. ولكنني أتساءل عما إذا كان هذا الخلاف يشكل حقاً خلافاً جوهرياً إلى حد أن نتركه يقف حائلاً دون تحقيق تقدم ملموس بشأن المسائل ذاتها. فهلأً خطونا قليلاً؟

السيد الرئيس، بما أن المؤتمر لم يجر مفاوضات منذ سنوات، فإنه لا يتصدر بالضرورة اهتمام صانعي السياسات في العواصم الذين هم في حالة انهماك. ولذلك، طلبنا من الوفود أن تعين لنا أهم المسائل المتعلقة بالأمن وتحديد الأسلحة التي ترى أن مفاوضات المؤتمر قد تفيد في تصريفها. وسمعنا من بعضها وجهات نظر مدروسة حقاً، ومنها أنه بالإمكان تعديل جدول أعمال المؤتمر حتى يجسد أكثر التهديدات المعاصرة. ومع ذلك، فإن البنود الأساسية الأربعة تمثل التحديات الرئيسية في مجال الأمن الدولي، وخاصة نزع السلاح النووي. وأعرب كثيرون عن قلقهم إزاء تفاقم التوترات الجغرافية السياسية، وهم يرون أن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي ليس كافياً. وفي هذا السياق، نرحب بأي مشاركة سليمة النية.

إن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو أمر يكتسي أهمية بالنسبة للدول الأطراف. وقد رأى البعض أنه من المفيد إجراء مناقشة بشأن مؤتمر نزع السلاح قبل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وهناك عدة مبادرات، بما فيها مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، وفريق الشخصيات البارزة المعني بالتجارة والتنمية المستدامة، ومبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، ربما يكون من المفيد مواصلة مناقشتها في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ويعتقد كثيرون أن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمثل خطوة معقولة في ضوء الأعمال التحضيرية التي أُنجزت بالفعل. بيد أن الآمال المعلقة على فرص الشروع في المفاوضات خابت بسبب وجود خلافات بشأن النطاق والمهدف. وهناك من رأى أن معاهدة من هذا القبيل قد ولى زمانها. ويعتقد البعض اعتقاداً راسخاً أن المفاوضات ينبغي أن تستند إلى الوثيقة CD/1299 والولاية التي تنص عليها؛ وأبدى آخرون تمسكاً أقل بولاية شانون ورأوا أنها تتسم بقدر كاف من المرونة يتيح عدم المس بالشواغل الأمنية الأساسية لأي وفد.

وأبدي اهتماماً بمسألة الحد من المخاطر النووية، بطرق منها دراسة أعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وأعرب عن التطلع إلى أن يقدم مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار توجيهات بهذا الشأن. وقد باتت مسألة الحد من التهديدات والمخاطر في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحاً. وهناك رغبة في التوصل إلى السبل الكفيلة بمعالجة المسائل الأمنية المرتبطة بالذهاب إلى الفضاء والعودة منه والبقاء فيه من أجل التصدي للتهديدات التي تتنامى باستمرار.

وأثير موضوع ضمانات الأمن السلبية ولكن من دون التوسع في التفاصيل. ومع أن البعض اعتبر هذه الضمانات اعتبارت مهمة للغاية، وبخاصة في سياق الشرق الأوسط، لم يُقدّم الكثير من التفاصيل عما ينبغي فعله من أجل الدفع قدماً بهذا العمل. وشكك كثيرون في احتمالات إجراء مفاوضات بشأن أي مسألة من المسائل في المستقبل المنظور. وكان مستوى الثقة ضعيفاً. ويبدو أن بناء هذه الثقة يتطلب جهداً. غير أنني أعتقد، سيدي الرئيس، أن ما ذكرتموه في تعليقكم بشأن عدم ترك حاجة متصورة إلى توفر الثقة الكاملة تقف حائلاً دون التقدم هو كلامٌ وجيه تماماً ويجدر بنا أن نتدبر فيه أكثر.

لقد بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح المسائل التي يريدون أن تناوّلها المفاوضات في المؤتمر، ولكن الأولويات كانت مختلفة. فقليل إن المسائل الأهم هي تلك التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي. ورأى معظم الوفود أن التحدي يكمن في كيفية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المفاوضات. وهذه

مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع أعضاء المؤتمر. ورأى البعض أن التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً يبدو هدفاً بعيد المنال في الوقت الراهن، غير أن تمهيد الأرضية لذلك أمر مهم. ويمكن أن تكون الموافقة على إنشاء هيئات من أجل الدفع قدماً بالأعمال التحضيرية خطوة إيجابية، كما تبين من سابقة عام 2018.

ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يركز اهتمامه على صكوك أقل إلزاماً مثل مدونات قواعد السلوك أو خطط العمل - على النحو المنصوص عليه في المادة 23 من نظامه الداخلي. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يعمل بطريقة تصاعدية بدل العمل بطريقة تنازلية فيركز على الجوانب الفرعية للمسائل، وهو ما قد يمهّد الطريق لرفع سقف الطموح في العمل. ويمكن أن يشمل ذلك الحد من المخاطر النووية، والتحقق من نزع السلاح النووي، وتحقيق الشفافية في مجال الأنشطة العسكرية في الفضاء. ومن شأن ذلك أن يوسع نطاق الخيارات المتاحة لإحراز تقدم ملموس يعود بالفائدة على الأمن الدولي.

وبالنسبة للمفاوضات بشأن المواد الانشطارية، علينا أن نتجاوز المواقف المطلقة. وهذا ليس من مسؤولية مؤتمر نزع السلاح، فهي بالأحرى مسؤولية العواصم الوطنية. وينبغي التحلي بالمرونة، بما في ذلك فيما يخص مسألة المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية. وينبغي تفسير ولاية شانون تفسيراً واسعاً قدر الإمكان. ولكن إذا لم تعد هذه الولاية تفي بالغرض، فربما تعين علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان الوقت قد حان لولاية جديدة.

وفيما يخص منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ارتئي أنه من المفيد اتخاذ خطوات متواضعة أكثر. فبلوغ الغاية في المسائل الأبسط من شأنه أن يولد الزخم اللازم لخطوات طموحة أكثر في وقت لاحق. ومن الأفكار التي تبودلت، حظر اختبارات الأسلحة المضادة للسواتل التي ينشأ عنها حطام أو وضع مبادئ توجيهية بشأن هذه الاختبارات، وقواعد للسلوك المسؤول، والنظر في التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، وتكنولوجيات الدفاع الفضائي، وتبادل المعلومات.

سيدي الرئيس، إن حالة الجمود ليست ناجمة عن النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح باعتراف العديد من الدول. ومن المطلوب التحلي بالالتزام السياسي داخل المؤتمر وخارجه.

والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تقول إن المؤتمر له سلطة التفاوض ولم تقل إنه ملزمٌ بذلك. وتهيئة المفاوضات تتطلب عملاً مكثفاً. ويعتبر برنامج العمل، وفقاً لأحد التفاسير التي قُدمت، خطة عمل اتُفق عليها في بداية السنة تبين المهام التي سيضطلع بها المؤتمر أثناء دورته، وهي دليل يراود به تيسير أعمالنا وتوجيهها. وليس شرطاً أن يحدد البرنامج بدء المفاوضات بشأن أي بند من البنود أو مواصلتها، وإن كان ذلك ممكناً إذا اتُفق عليه. ومن المفترض أن تنبثق مناقشاتنا، بشكل طبيعي، فرص تتيح لنا إنشاء أفرقة عاملة مخصصة أو الاتفاق على بدء المفاوضات. وقد اقترح فيما اقترح أن يُحدد الوقت الذي تستغرقه محاولات اعتماد برنامج عمل. فإذا تعذرت إمكانية وضع برنامج عمل على أول رئيس لدورة المؤتمر مثلاً، جاز الانتقال فوراً إلى المناقشات الموضوعية ومواصلة الأعمال الأخرى وراء الكواليس.

وهناك أيضاً إحساس بأن البلدان التي تملك أكبر الجيوش والترسانات النووية من واجبها أن تبين عن حس قيادي. وبإمكان البلدان الأخرى أن تطرح أفكاراً معينة، ولكن لا سبيل إلى كسر الجمود من دون قيادة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وأشار البعض إلى أهمية تحويل المؤتمر إلى منبر أكثر فعالية للتعبير عن الآراء المتنوعة، ومما لا شك فيه أن المجتمع المدني يضيف قيمة لعملنا.

وأبدى أعضاء المؤتمر اهتماماً بتحديد السبل التي يمكننا من زيادة فعالية أعمالنا. ورأى البعض أنه ينبغي تهيئة بيئة أفضل حتى يتسنى إجراء مناقشات هادفة من دون المخاطرة بالمبادئ الرئيسية

للمؤتمر. وينبغي عدم تسييس المناقشات، وقد تكون مثمرة أكثر إذا جرت بصورة غير رسمية. وربما تكون ورقات العمل التي تتضمن أفكاراً مفيدة أيضاً. ورأى البعض أنه ينبغي لنا استعراض عضوية المؤتمر، بما في ذلك توسيع عضويته، لأن النظام الداخلي يطلب منا أن نفعل ذلك بصورة منتظمة.

وأشار كثيرون إلى تعاون أعضاء الفريق المؤلف من الرؤساء الستة لدورة عام 2020، وآخر رئيس في عام 2019 وأول رئيس في عام 2021 باعتباره مثلاً جيداً على طريقة العمل بفعالية أكبر. ولدينا سلطة تقديرية لتنفيذ التعديلات الإضافية. ودعا البعض إلى الانضباط في تطبيق قاعدة توافق الآراء، وهي نقطة أخرى ينتموها بعبارات مفحمة سيدي الرئيس. إذ ينبغي أن يفهم الخروج عن توافق الآراء على أنه آخر تدبير يُلجأ إليه لتفادي اعتماد قرارات مضرّة بالمصالح الوطنية، وليس أداة لخلق المناقشة العامة.

ويمكننا تمديد فترة رئاسة المؤتمر إلى ستة أسابيع لإتاحة قدر معقول من الوقت لكل رئيس من أجل توجيه أعماله. ويمكن أن تشير وثائق مؤتمر نزع السلاح إلى العام الذي صدرت فيه بدل الاكتفاء بالترتيب التسلسلي. وقُدّم اقتراح آخر أكثر تطرفاً يدعو إلى تعليق نشاط المؤتمر إذا ظل أداؤه ضعيفاً ولكن من دون حله إلى أن تقرر الدول إعادة تفعيله من أجل إجراء مفاوضات حقيقية بشأن معاهدة ما.

وأود أن أشدد على أن هذه هي أفكاركم التي أعربتم عنها. وهذا ما سمعناه منكم جميعاً. ونأمل أن يجد الزملاء فائدة في هذا الملخص وأن تشتعل حماسهم لإجراء المزيد من المحادثات ويظهروا الهمة اللازمة لاستخدام هذه الهيئة استخداماً أكثر فعالية.

سيدي الرئيس، نتوجه بالشكر إلى الزملاء على دعمهم لمقترحنا بشأن جعل النظام الداخلي للمؤتمر محايداً جنسانياً. ونحن نعتقد أن هذا المقترح يظل مقترحاً متوازناً ومعقولاً وقد حان وقته. لقد شعرنا بالخيبة حين لم نستطع أن نمضي فيه بعيداً خلال فترة رئاستنا، ويحدونا أمل كبير في أن يتولى الآخرون هذه المهمة؛ وستكون هذه بادرة بسيطة ولكن مهمة تدل على أن مؤتمر نزع السلاح قادر على أن يفعل شيئاً ليس فيه أي سلبية من الناحية الموضوعية.

ونتطلع إلى أن نعمل معكم من أجل الاتفاق على هذه التغييرات.

سيدي الرئيس، أشير في كلمة أخيرة، إلى أنني ذكرت قبل قليل اسم فانيسا وود، باعتبارها فرداً ساهم في بناء قدر كبير من الثقة، وأعتقد أن هذا يقدم برهاناً على قوة الفرد في إطار هيئة مثل مؤتمر نزع السلاح. وأخيراً أقول إن المؤتمر يجب ألا يُحتزل في مجموع الأجزاء المكونة له. بل يجب أن نكون مثل أوركسترا تضم العديد من الأصوات ولكنها حين تعزف يمكنها في الواقع، أن تخرج بشيء ذي قيمة تفوق أهميته الأجزاء الفردية. يجب علينا أن نصغي، وأن نتبين السبل التي تمكننا من ضم أصواتنا معاً للدفع قدماً بهذه المصالح لكي نتقدم في هذه المسائل التي لا تزال مهمة جداً. إننا نعرب عن شكرنا الخالص على ما قدمتموه من دعم بشأن هذه المسائل، ونشكركم سيدي الرئيس على متابعتها من بعدنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة مانسفيلد على بيانها وعلى كلماتها اللطيفة. وأشكرها جزيل الشكر أيضاً على الأفكار العملية والقيمة التي طرحتها.

والآن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات. وأول المتحدثين المدرجين على قائمتي هو السفير يوسف، ممثل مصر، الذي سيتكلم باسم مجموعة الـ 21.

السيد يوسف (مصر): شكراً، سيدي الرئيس. يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ 21. واسمحوا لي في البداية، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأعرب عن تقديرنا للرئيسة المنتهية ولايتها، السفيرة سالي مانسفيلد، ممثلة أستراليا.

إن مجموعة الـ 21 تشيد بالمشاروات التي أجريتموها خلال الأسابيع الماضية وبإدارتكم للعمل بطريقة شفافة ومهنية. ووفد بلدي على استعداد لبذل كل جهود الدعم والتعاون اللازمة للاضطلاع بولايتكم بنجاح.

سيدي الرئيس، إن دولنا ومجتمعاتنا تواجه أكبر تحدٍ يعترضها منذ الحرب العالمية الثانية، إذ تتعرض نظمنا الصحية والاقتصادية والاجتماعية لضغوط غير مسبوقة في سياق مواجهة الحالة الصحية العالمية. وقد حلت الجائحة بينما كان المؤتمر يواجه تحدياته الخاصة، وتؤكد مجموعة الـ 21 من جديد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مضمار نزع السلاح وعدم الانتشار وتحدد التزامها بها، وتعرب عن تصميمها على مناصرة مبدأ تعدد الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للتفاوض في هذه المجالات.

والمجموعة إذ تدرك حجم التحديات غير المسبوقة التي يواجهها المؤتمر، أبدت مرونة للتكيف مؤقتاً مع الوضع الراهن، مع تجديد التأكيد على ضرورة إيلاء الأولوية دائماً لصحة جميع المندوبين وموظفي الأمم المتحدة وسلامتهم وراحتهم.

وترى المجموعة أن استئناف أعمال المؤتمر في ظل هذه الظروف وباعتماد هذه الترتيبات المؤقتة ينبغي ألا يشكل سابقة وأن أعمال المؤتمر ينبغي أن تجري بطريقة يُتقيد فيها تماماً بالنظام الداخلي للمؤتمر وبالولاية المسندة للمؤتمر من أجل إجراء مفاوضات. وتؤكد المجموعة من جديد أن ثمة ضرورة ملحة تقتضي من المؤتمر تنفيذ ولايته وفقاً لروح الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، واعتماد برنامج عمل متوازن وشامل وتنفيذه استناداً إلى جدول أعماله.

وأخيراً، تود مجموعة الـ 21 أن تؤكد مرة أخرى، أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح المفوض من الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وتشدد على أهمية الحفاظ عليه من خلال تعزيز طبيعة هذه الهيئة ودورها وولايتها. وتؤكد المجموعة على وجود حاجة ماسة تقتضي منا مضاعفة جهودنا من أجل توطيد المؤتمر وإحيائه والحفاظ على مصداقيته باستئناف العمل الموضوعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكرك سعادة السفير يوسف على بيانك وعلى كلامك اللطيفة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة كرواتيا، السيدة كمباين، التي ستتكم باسم الاتحاد الأوروبي. ويتناول الكلمة من بعدها السفير فيليغاس، ممثل الأرجنتين.

السيدة كمباين (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتحديث باسم الاتحاد الأوروبي. إن البلدان المرشحة، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، والبلد المشمول بعملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، وكذلك جمهورية مولدوفا، تؤيد هذا البيان.

وأود أن أهنئ النمسا على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأتعهد بتقديم دعمنا الكامل لاستئناف اجتماعات المؤتمر بطريقة شاملة وشفافة وأمنة، مع الاحترام الكامل للنظام الداخلي ومبدأي تعددية الأطراف وتعدد اللغات.

لقد حان الوقت لكي نلتقي ونقيم التطورات التي قد تؤثر على عملنا. ونشيد بالرئاسة الأسترالية المنتهية ولايتها لاستمرارها في عقد المشاورات غير الرسمية، ومد الجسور، والسعي إلى التقريب بين وجهات النظر. ونحن نؤيد تأييداً تاماً التغيير التقني المقترح الذي سيجعل النظام الداخلي للمؤتمر محايداً جنسانياً.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم جهود البلدان الستة التي تتولى رئاسة المؤتمر في عام 2020. وقد قدم الفريق المكون من الرؤساء الستة لهذا العام، وآخر رئيس في عام 2019 وأول رئيس في عام 2021، مثلاً يقتدى في التعاون والتنسيق لزيادة الاتساق وفرص الاستمرارية هذا العام وما بعده. ونأسف لعدم التوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء بشأن المقترح الذي قدمه لوضع برنامج عمل من شأنه أن يمكن المؤتمر من مواصلة المناقشات التقنية المجدية ويمهد الطريق لبدء المفاوضات الموضوعية بشأن صكوك نزع السلاح الجديدة التي طال انتظارها.

سيدي الرئيس، إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تضع النظام المتعدد الأطراف على المحك بشكل غير معهود. ونحن نشعر بالتفاؤل لتمكن الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، الـ 194، من أن تنحي خلافاتها جانباً، وأن تعتمد بتوافق الآراء قراراً قدمه الاتحاد الأوروبي بشأن الاستجابة الجماعية للأزمة الصحية العالمية. ونرحب أيضاً بالبيان الرئاسي الذي اعتمدته مجلس حقوق الإنسان.

إن الأزمة الصحية العالمية تحدث هزة في مجتمعاتنا. ويمكن أن تعمق النزاعات القائمة، وتولد توترات جغرافية - سياسية جديدة، وتعيق إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، علماً أن الجفاف وشح الموارد والضغط على الموارد المحدودة هي بالفعل من العوامل المتزايدة التي تؤدي إلى النزاع. ويمكن أن تؤدي الأزمة أيضاً إلى وقوع مزيد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وتفاقم حملات التضليل وغيرها من الأنشطة الإلكترونية الخبيثة.

وليس هناك بلد يستطيع أن يتصدى لهذه التحديات بمفرده في عالم شديد الترابط ومعولم. فالتعاون الدولي مطلوب، سواء في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 أو تغير المناخ أو الهجرة غير النظامية أو انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن بحاجة إلى تعدد الأطراف الفعال، وإلى مد منظومة الأمم المتحدة بأسباب القوة وإصلاحها وتجهيزها بالأدوات اللازمة للتصدي لتحديات اليوم والغد بطريقة منسقة، مع استحضار الصلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وكان الاتحاد الأوروبي من أوائل وأقوى المؤيدين للنداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الالتزام به.

واستجابتنا لهذه الأزمة مبنية على التضامن والتعاون. ولهذا السبب، أطلق الاتحاد الأوروبي، في 8 نيسان/أبريل 2020، حزمة التمويل المعروفة باسم "فريق أوروبا" والتي بلغت قيمتها 15,6 مليار يورو لمساعدة البلدان الأخرى في المحاولات التي تبذلها للتأهب لجائحة كوفيد-19 والتصدي لها. وهناك عدة مبادرات قام بها الاتحاد الأوروبي تضطلع بدور فعال في التصدي لهذه الجائحة، مثل مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز التميز للحد من مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى الحفاظ على نزاهة النظام الدولي القائم على القواعد، مع اعتبار تعدد الأطراف الفعال مبدأً رئيسياً جوهره الأمم المتحدة. فهما لا غنى عنهما لصون السلم والأمن الدوليين.

ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار تآكل الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وإزاء التوترات المتزايدة، مما يؤثر أيضاً على مؤتمر نزع السلاح. ولا ينبغي أن نتخذ الجائحة الحالية ذريعة لتجميد نزع السلاح أو إبطال الإنجازات السابقة.

إنها فترة حرجية. والاتحاد الأوروبي يعلق أهمية قصوى على تمديد معاهدة ستارت الجديدة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعلى تنفيذ جميع الالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو يرى أن العودة إلى سباق التسلح لن يخدم مصالح أحد، ولا سيما في مرحلة تقتضي منا أن نتكاتف في وجه التحديات المشتركة التي تواجهها البشرية.

وينبغي لنا أن نستمر في تحقيق عالمية الانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة التقليدية وتنفيذها، مثل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ومعاهدة تجارة الأسلحة، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ونؤكد من جديد دعمنا للهدف الإنساني المتوخى من اتفاقية الذخائر العنقودية في ضوء مؤتمر استعراض المعاهدة المقبل. وينبغي لنا أن نواصل مداولتنا بشأن مسائل مثل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والفضاء الخارجي والأنشطة الإلكترونية، وأن نتصدى للتهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن يستمر تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، خاصة بعدما أثبتت الجائحة ضرورة التعاون وبناء القدرات في مجال الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية واتخاذ تدابير مُحكمة لبناء الثقة. وعلى الرغم من "كوفيد-19"، تستمر التطورات في هذه المجالات، ومن هنا ضرورة استمرار تعددية الأطراف في هذا الميدان من أجل قيام عالم أكثر أمناً.

ولهذا السبب، سيدي الرئيس، من المهم أن تبقى اجتماعات نزع السلاح على حالها تماماً وأن يُراعى في عقدها تعدد اللغات والشمول، والنظام الداخلي ذي الصلة، ومشاركة عدد لا بأس به من الخبراء. ونأمل أن تُحدد في المستقبل مواعيد جديدة للاجتماعات الهامة التي أُرجئت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة كرواتيا على بيانها وعلى كلامها اللطيف في حق الرئيس. أعطي الكلمة الآن للسفير فيليغاس، ممثل الأرجنتين، وسيتناول الكلمة من بعده السفير ليم سانغ - يوم ممثل جمهورية كوريا.

السيد فيليغاس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس. إنه لشرف لي أن أخطب هذا المؤتمر للمرة الأولى بصفتي الممثل الدائم لجمهورية الأرجنتين. واسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذا المؤتمر وعلى الجهود التي بذلها الوفد النمساوي حتى يتمكن مجتمع نزع السلاح من الاجتماع مرة أخرى للمرة الأولى بعد الجائحة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوفد الأسترالي على الجهود التي بذلها خلال رئاسته لكي يعود المؤتمر إلى العمل الموضوعي، ولأسلط الضوء على استمرار التعاون بين الرؤساء الستة لدورة عام 2020، وهو تطور إيجابي جداً بالنسبة للمؤتمر، وقد أتاح لنا إمكانية العمل معاً بطريقة بناءة.

لقد شهد العالم مؤخراً بعض التغييرات الجذرية في مجال السلم والأمن الدوليين. وكثيراً ما تكون هذه التغييرات مباغتة ويتعذر استيعابها بسرعة، مما يولد نوعاً من الشعور بعدم الاستقرار وعدم اليقين؛ وهو شعور يتفاقم أكثر بنشوء تهديدات عالمية أخرى تبدو غير ذات صلة بنزع السلاح، مثل الجائحة الحالية. وفي هذا السياق، تتعرض السياسة الدولية المعاصرة لضغط يفوق قدرتها على مواجهة هذه التحديات المتتالية وحلها. بيد أننا ندرك أن السلام أمر لا غنى عنه؛ وقد جعلت منه الأرجنتين سياسة دولة منذ عودتها إلى النظام الديمقراطي. وسعينا دائماً إلى العمل بطريقة بناءة واستباقية في مجال نزع السلاح. ولهذا السبب، شجعنا على التنسيق الوثيق بين الرؤساء الستة لهذه الدورة، نظراً للصعوبات التي تواجهها كل رئاسة في تحقيق نتائج ملموسة في غضون أربعة أسابيع فقط. كما ستتشرف الأرجنتين برئاسة مناسبتين هامتين هما مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2020 والمؤتمر السادس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، تشجع الأرجنتين الدول التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك على الانضمام إليه، ونحن نرحب بالأعضاء الجدد الذين يقربوننا من تحقيق هدفنا المتمثل في انضمام 150 دولة.

أما فيما يتعلق بسبل زيادة كفاءة المؤتمر وفعاليته في العمل، فإننا نرى أنه من اللازم اعتماد نهج مستدام حتى يكون حالنا في كل عام أفضل مما كان عليه في العام الذي سبقه، وحتى يستطيع المؤتمر أن يخرج شيئاً فشيئاً من حالة الشلل الفعلي التي يشهدها في الوقت الراهن. وتحقيقاً لهذه الغاية،

ينبغي لنا، في اعتقادنا، أن نخوض في النقاش وفق نهج مزدوج، يشمل من جهة، التفكير الداخلي في إطار المؤتمر من أجل تحديد الأدوات والمقترحات التي ستتيح له استئناف الحوار الموضوعي؛ ويشمل، من جهة أخرى، مناقشة استراتيجية المؤتمر في مجال الدبلوماسية العامة بهدف ضم أصوات جديدة ومساهمات تقنية من شأنها أن تشيع مناخاً من الثقة بين الأعضاء وتكسب المؤتمر ثقة العالم.

وفيما يخص النقاش الداخلي، نقترح استراتيجية من شقين. أولاً، من الضروري أن نعالج مسألة رئاسة المؤتمر. ففي السنوات الأخيرة، لم يتمكن المؤتمر من حل بعض المسائل بتطبيق النظام الداخلي، مما خلق حالة من عدم اليقين بشأن كيفية التصرف وأشعر الدول بالانزعاج. ثانياً، إن اضطلاع كل عضو من أعضاء المؤتمر بدور الرئاسة لمدة أربعة أسابيع يجعل احتمال التوصل إلى نتائج عملية ضعيفاً، ولا سيما عندما يتعذر بلوغ المستوى الأمثل من التنسيق بين الرؤساء الستة للدورة. وهذا يؤكد ضرورة مناقشة هذه المسألة. وترى الأرجنتين أن تحسين أداء الرئاسة سيتيح للمؤتمر إقامة حوار موضوعي دائم ويستعيد بذلك ولاية التفاوض المخولة له. وما دام المؤتمر يعتمد قراراته بتوافق الآراء، فمن غير المفيد أن تخضع المفاوضات بشأن الصكوك الملزمة لقيود أو شروط مؤقتة تعيق فرص أي تقدم موضوعي أو تقني.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن ننظر في السبل التي تعيد للمؤتمر تلك الهيبة التي كان يتمتع بها بوصفه مركزاً لتحليل ومناقشة القضايا والصكوك العالمية الرئيسية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وعلينا توطيد المسار الذي يحمل مواضيع وأصواتاً جديدة إلى المناقشات، عن طريق إشراك خبراء مستقلين من المجتمع المدني بإمكانهم أن يضيفوا شيئاً على مستوى الجودة والوضوح عندما يتطلب الأمر إيجاد أرضية مشتركة - كما ذكر وفد أستراليا - وعن طريق معالجة مواضيع مثل الأمن السيبراني ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، التي تتقاطع مع قضايا نزع السلاح الأساسية. ويمكننا أيضاً إجراء تحليل مقارنة لمختلف الصكوك القانونية التي اعتمدها المؤتمر، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو ما من شأنه أن يعيننا على تحديد العناصر والمنهجيات المشتركة التي ربما تفضي إلى وضع صكوك جديدة.

وفي الختام، أقول إن الاستمرار في المناقشات الموضوعية والتقنية، على اعتبار أن الحوار يمثل أولوية لبناء الثقة والتوصل إلى توافق في الآراء، سيمكننا من التقدم للوصول إلى ولايات واقعية أكثر يكون طموحها متدرجاً. ونحن نواصل العمل من أجل تحقيق السلام، ملتزمين بالأهداف السامية لهذا المؤتمر، مقتنعين بأن تعددية الأطراف والتعاون الدولي هما السبيل الوحيد لبناء عالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير فيليغاس على بيانه وعلى كلامه اللطيف في حق الرئاسة. أعطي الكلمة الآن للسفير ليم سانغ - بيوم، ومن بعده للسفير هاشمي، ممثل باكستان.

السيد ليم سانغ - بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بقيادتكم القديرة وبجهود الأمانة، مما قادنا إلى استئناف أعمال دورة المؤتمر اليوم. وأود أن أؤكد لك دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين.

وإنني بصفتي الرئيس الجديد لوفد جمهورية كوريا إلى هذه الهيئة الموقرة، أتطلع إلى التعاون بإخلاص مع غيري من الزملاء للتقدم في جدول أعمال المؤتمر.

سيدي الرئيس، لقد شهدنا في السنوات الأخيرة مؤشرات على وهن في أنظمة نزع السلاح الدولية وتدهور حالة الأمن الدولي. والآن، بات لدينا شاغل آخر وهو جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وموضوع الاستجابة الجماعية لها. حتى أن البعض يدفع بأن فيروس كورونا هو اختبار

حاسم لمنظومة الأمم المتحدة ككل، وأن تعددية الأطراف تواجه الآن تحدياً. وفي هذا الصدد، أمل أن يبدأ الحوار في استعادة زخمه مع استئناف أعمال المؤتمر اليوم. وأعلم أنه لا يجدر بي أن أفرط في الطموح، ولكنني أتطلع إلى أن يتجدد الزخم لتشريع الدول في مناقشات حقيقية وصادقة بشأن بنود جدول الأعمال، القديم منها والناشئ على حد سواء، من شأنها أن تسهم في تنشيط أعمال المؤتمر.

وفي هذا الظرف، تزداد ندرة الموارد المخصصة للمسائل والبرامج ذات الصلة بنزع السلاح. ولكن هناك دعوة، كما ذكر الرئيس، وجهت لنا وللمجتمع نزع السلاح من أجل زيادة الفعالية والكفاءة في استخدام هذا المؤتمر. ومن الطرق المتاحة لذلك، في رأيي، توليد زخم بناءً وإيجابي للحوار والتعاون في التحضير لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي سياق ذلك، أعتقد أن الضرورة تقتضي منا بالفعل أن نتكيف مع الواقع الجديد الناشئ عن جائحة "كوفيد-19"، بدلاً من التمسك بطرق التفكير والعمل القديمة. فعلى سبيل المثال، ينبغي لنا أن نتبنى بحماسة النهج الجديد والمتطور المتمثل في عقد مناقشات افتراضية بشأن البنود الرئيسية في جدول أعمال نزع السلاح. ففي نهاية المطاف، يبقى استمرار عادة الحوار أكثر أهمية بكثير من الشكل في ضوء هذا المشهد الأمني الدولي المتحول. وآمل أن نتشارك جميعاً حس الضرورة هذا.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز للحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية. إن التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية مؤسفة بالتأكيد، لكن همتنا لم تفت. وستبذل حكومة بلدي كل ما في وسعها للتغلب على الصعوبات. ونحن ما زلنا نسعى إلى نزع السلاح النووي بالكامل وإرساء سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا سبيل إلى إرساء السلام والاستقرار الحقيقيين بصورة دائمة إلا بالوسائل السلمية مثل الحوار والدبلوماسية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا الصادق للدعم القوي الذي يقدمه المجتمع الدولي. ونحن سنظل قطعاً نعول عليكم.

وأود في مستهل عملي في جنيف، أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه إلى أعضاء مجتمع نزع السلاح كافة وأقول إنه يسرني ويشرفني أن أعمل معكم جميعاً في الأشهر والسنوات المقبلة. وأعرب عن تقديري العميق للترحيب الحار الذي لقيته من السفراء والزعماء في مجتمع نزع السلاح. وأنا على أكمل الاستعداد للإصغاء إلى آرائكم وتوجيهاتكم وأتطلع إلى التعاون معكم جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير ليم سانغ - بيوم على بيانه وعلى كلامه اللطيف في حق الرئاسة. وأود الآن أن أعطي الكلمة للسفير هاشمي، ممثل باكستان، وسيتناول الكلمة من بعده السفير لي سونغ، ممثل الصين.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أتوجه إليكم بالتهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن نقدر تلك المشاورات الواسعة التي أجريتموها قبل انعقاد هذا الاجتماع. ونشكر أيضاً الأمانة العامة على جهودها. واسمحوا لي أيضاً أن أنضم إلى زملائي الآخرين في الترحيب الحار بسفراء جمهورية كوريا والأرجنتين وتونس الجدد.

سيدي الرئيس، لقد دعوتهم هذه الهيئة إلى استغلال الاستراحة التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في التفكير وفي اجترح نهج جديد. وسوف أتناول في بياني هذه الجوانب. ولكن اسمحوا لي أن أطلعكم على نظرتنا إلى التطورات المستجدة على الصعيدين العالمي والإقليمي. إننا نجتمع في مرحلة ملؤها التوجس والبلبل على الصعيدين العالمي والإقليمي. فالنظام العالمي الذي قام قبل 75 عاماً على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة على شفا الانهيار. والبيئة الأمنية الدولية متزعزعة. وحتى في الوقت الذي يشهد احتداماً في النزاعات القديمة، تنشب نزاعات أخرى جديدة فيما بين الدول وداخلها. وتعددية الأطراف تُبَحَس حقها. وكثيراً ما تُبذ الأمم المتحدة عمداً.

ويُقَوَّض عن قصد القانون الدولي والقواعد الدولية ومبدأ سيادة القانون بلا استثناء. وتتخذ الإجراءات الانفرادية وغير القانونية التي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن، وليس من يعاقب. وإضفاء المشروعية على الاحتلال الأجنبي ما زال مستمراً.

وسُجِّل تراجع ملحوظ في نهج تحديد الأسلحة وجدول الأعمال والآليات ذات الصلة. وازداد تفتت التوافق العالمي في الآراء بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وبدلاً من الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي، لا تبدي أي دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية استعداداً للتخلي عن هذه الأسلحة في المستقبل المنظور. ويبدو أن الاتفاق الأصلي لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار هو في حكم المهمل. ولا يقف الأمر عند تراجع نظام تحديد الأسلحة وحسب، بل هناك أيضاً عودة سباق التسلح العالمي إلى الواجهة، التقليدي منه وغير التقليدي معاً.

والأخطار النووية تتنامى. وتتعاظم احتمالات استخدام الأسلحة النووية واستئناف التجارب النووية. وعدم توازن القوى بين الدول الكبرى القائمة والدول الصغيرة يزداد حدة. والدول القوية تسعى وراء الأمن والسيطرة المطلقين عن طريق التسليح وإدماج التكنولوجيات الفضائية وتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني وتفعيلها.

وتقتزن هذه التطورات الخطيرة باستمرار سياسات الاستثناءات والإعفاءات في تجاهل تام لمبادئ النظام النووي العالمي السائدة منذ زمن طويل، وهو نظام قائم على قواعد. ولا يزال التمييز والكيل بمكيالين مستمرين على الرغم من ارتفاع أصوات المتذمرين من تفتت النظام الدولي المبني على قواعد. وتصبح الالتزامات بتعددية الأطراف جوفاء عندما تخضع قواعد عدم الانتشار القائمة منذ أمد طويل لاعتبارات استراتيجية وسياسية وتجارية. ونتيجة لذلك، يبدو مشهد السلام والأمن العالميين قائماً، مع ما يصاحب ذلك من آثار سلبية على مختلف المناطق.

وتتجلى العديد من التطورات السلبية التي ذكرتها بوضوح في جنوب آسيا، حيث تستمر أكبر دولة في اعتماد استراتيجية تقوم على الإكراه وبسط الهيمنة والسيطرة على جيرانها. وتُمنع هذه المنطقة، التي يعيش فيها خمس البشر، من استخدام كامل إمكاناتها الاجتماعية والاقتصادية بسبب غطرسة النظام المشبع بروح التفوق الديني. إن المقترحات الداعية إلى اعتماد الحوار والدبلوماسية لحل النزاعات مرفوضة من زمرته الحاكمة.

إن تطلعات شعب جنوب آسيا الذي يتوق إلى التنمية المستدامة تكبحها سياسته الخاسرة التي ترفع شعار "إما طريقي أو لا شيء". وتحقير تعددية الأطراف يمارس على الملأ. وقد واصل هذا البلد تعديده على القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتتجلى بعض أبرز الأمثلة على الاستخفاف المقصود بالقانون الدولي على نحو ظاهر في منطقة جامو وكشمير التي تحتلها الهند.

ففي 5 آب/أغسطس من العام الماضي، أقدمت الدولة التي تقول عن نفسها إنها أكبر ديمقراطية على انتهاك جديد للقانون الدولي ولـ 12 قراراً من قرارات مجلس الأمن. وخلافاً لأحكام قرارات مجلس الأمن، لجأت الهند إلى إجراءات انفرادية وغير قانونية لتغيير التكوين الديمغرافي في الإقليم المحتل. ولا تزال الهند تتمادى في الاستخفاف بالقانون الدولي عن عمد بمنحها شهادات الإقامة وتوفير السكن لأشخاص من خارج كشمير، وذلك لكي يصبح الكشميريون أقلية في وطنهم من خلال نشر خرائط سياسية جديدة تدّعي فيها الهند أحقيتها ليس فقط بإقليم جامو وكشمير الذي تحتله بل أيضاً ببلجيكت - بالتستان ومنطقة آزاد كشمير الخاضعتين للإدارة الباكستانية.

وبحجة القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، فُرضت على شعب إقليم كشمير تدابير إغلاق مزدوجة يتولى إنفاذها مئات الآلاف من أفراد قوات الأمن الهندية. وقد رفضت الهند النداء

الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. بل إنها كثفت من انتهاكاتهما لوقف إطلاق النار على طول خط المراقبة في جامو وكشمير وخط الحدود المعمول به.

فمنذ 1 كانون الثاني/يناير 2020، ارتكبت الهند 1 440 انتهاكاً لوقف إطلاق النار، واستهدفت عمداً المدنيين الأبرياء عند خط المراقبة في الشطر الباكستاني، مما أسفر عن مقتل 13 شخصاً وإصابة 104 آخرين. وقطعت الهند السياج في خمسة مواقع ونشرت صواريخ "سبايك" المضادة للدبابات وصواريخ كروز براهموس على طول خط المراقبة. وتكشف تقارير إعلامية صادرة من جامو وكشمير المحتلة أن الهند تستخدم القاذف المحمول كارل غوستاف إم 3، الذي تصنعه شركة "ساب"، لاستهداف منازل المدنيين وهدمها. ونحن نحث البلدان المعنية على التحقيق في هذه التقارير التي تشير إلى استخدام هذه الأسلحة في ضوء الالتزامات الواقعة على عاتق كل منها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة.

وقد لجأت الهند في الماضي إلى عمليات "الراية المزيفة" سعياً منها إلى حرف أنظار العالم عن الاضطهاد الذي تمارسه في إقليم كشمير المحتل. وقد تقدم الهند، بالنظر إلى سجلها السابق، على شن عملية من هذا النوع من جديد أو على مغامرة عسكرية أخرى ضد باكستان لكي تتجنب التدقيق الدولي في انتهاكاتهما للقانون الدولي. وهناك علامات متزايدة تدل على وجود نية عدوانية لدى الهند تجاه باكستان. إننا نرغب في إرساء السلام وتحقيق التنمية في المنطقة. ولا نريد حرباً أو نزاعاً مع الهند؛ ولكن في حال اعتدي على باكستان، فإنها تملك الإرادة والقدرة اللازمتين للدفاع عن نفسها، كما برهنت على ذلك في شباط/فبراير الماضي، وهي ستزد بحزم على أي عمل عدواني.

وأخيراً أقول إن انعدام المساءلة الدولية ساهم في سلوك وموقف الهند العدواني. فغياب المساءلة، إلى جانب الإمداد السخي بالأسلحة والتكنولوجيات المتطورة، التقليدي منها وغير التقليدي، قد ملأ الطبقة الحاكمة في الهند شعوراً بالغطرسة الإمبريالية. والإشارات التي ترسلها الهند لا تخطئها العين. وقد تفاخر وزير الشؤون الخارجية الهندي علناً بأن الهند سوف تبسط يوماً ما، سيطرتها فعلياً على آزاد كشمير وبلجيكت - بالتستان الخاضعتين لإدارة باكستان. وقد ادعى قائد الجيش الهندي الحق في شن هجوم استباقي ضد ما سُمي بمعسكرات الإرهاب الباكستانية.

وفي 16 آب/أغسطس 2019، وجه وزير دفاع الهند تهديدات، بالكاد مبطنة، بتوجيه ضربة نووية استباقية إلى باكستان، متخلياً حتى عن ورقة التين التي تستر سياستها المشكوك فيها والتي تقضي "بعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية". إن العقيدة العسكرية للهند لم تعد سرّاً، فهي تنص على خوض حرب محدودة مع باكستان تحت التهديد بالسلح النووي. وبنّت الهند القدرات اللازمة لشن هجوم مباغت تحت مسمى "البداية الباردة" على الحدود الباكستانية الهندية.

ولا يمكن تجاهل هذه التصريحات المعادية والعقائد الهجومية واعتبارها مجرد وعيد واستعراض. وينبغي أن يُنظر إليها في ضوء عقلية العسكرة المتنامية التي تسيطر على الهند اليوم. وإذا لم يُكبح جماح هذه التغييرات في العقيدة، والتكديس المستمر للأسلحة ومنصات القتال الحربية المتطورة، فسوف تكون لها آثار خطيرة على السلام والأمن في جنوب آسيا وفي أماكن أخرى.

والمسألة الأساسية المطروحة على هذا المؤتمر هي تحديد السبل الكفيلة بقلب مسار هذه التطورات المقلقة في سياق الأمن العالمي الأوسع، وما إذا كان هذا الأمر ممكناً. فالمؤتمر يملك ولاية التفاوض من أجل إبرام معاهدات ومع ذلك، فإنه لم يستطع أن يسطع بهذه الولاية منذ عدة عقود. ولم يحرز أي تقدم حتى الآن بشأن بعض أقدم البنود المدرجة على جدول الأعمال التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للأمن الدولي. وقد تمكن المؤتمر منذ إنشائه من تنفيذ ولايته ووضع معاهدات تاريخية،

مستعيناً في ذلك بقواعده الداخلية أو أساليب عمله القائمة. ولكن علينا ألا ننسى أن هذا التقدم لم يتحقق إلا عندما أملت مصلح القوى الكبرى أو حين تأكدت هذه القوى أن الموافقة على المعاهدات تتماشى مع مصالحها الأمنية الوطنية.

إن المأزق الذي تشهده هذه القاعة حالياً ناشئ عن التطورات والنهج والسياسات التي ينتهجها أعضاء المؤتمر. وبعبارة بسيطة، لا يمكن لهذه الهيئة أن تظل بمنأى عما يجري في البيئة الجغرافية - السياسية الخارجية. وهذا السياق القائم والواقعي هو الذي يصطدم به المؤتمر ويضطر إلى العمل فيه.

وليس أمامنا من خيار، في عالم محفوف بالتحديات التي تعترض تعددية الأطراف وسيادة القانون، سوى العودة إلى الأساس - أي الالتزام مجدداً بالتقيد الصادق بالمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وعند تجديد هذا التأكيد، يجب الاعتراف بأن هذه المبادئ عالمية وأبدية وأن تقيد جميع الدول، كبيرها وصغيرها، بهذه المبادئ أمر ضروري لسلامة النظام الدولي المبني على قواعد. ويجب أن يتضمن أيضاً تجديد الالتزام بالمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي والامتنال لها. وحين يُتخذ هذا الإطار كخط أساس، يجب أن تبدأ الجهود الرامية إلى إحياء توافق عالمي في الآراء بشأن تجديد الأسلحة ونزع السلاح على أساس الإنصاف والتوازن وضبط النفس والتعاون فيما بين الدول. ونحن ندرك أن التوصل إلى توافق في الآراء سوف يكون صعباً، بالنظر إلى التحديات الهائلة - وكذا المكاسب التي قد تنشأ - ولكنها مهمة تتجاهلها معرضين أنفسنا لخطر جماعي.

واسمحوا لي أن أعرض بعض العناصر التي لا غنى عنها في بناء توافق الآراء. أولاً، علينا أن نبدأ من الفرضية الأساسية ذاتها - أي الاعتراف بحق جميع الدول في الأمن المتساوي. سيدي الرئيس، إنكم تشيرون إلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي تضمنت موافقة بالإجماع على مبدأ الأمن المتساوي لجميع الدول في المجالين التقليدي وغير التقليدي على حد سواء، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. وهذا شرط مسبق لإحراز تقدم في المجالات التي ينظر فيها المؤتمر ويمكن أن يؤثر فيها.

ثانياً، يجب أن نعالج البواعث التي تدفع الدول إلى حيازة الأسلحة للدفاع عن نفسها. وتشمل هذه البواعث التهديدات المتصورة الصادرة عن قوات تقليدية أو غير تقليدية متفوقة، ووجود منازعات ونزاعات مع دول أقوى، والتميز في تطبيق القواعد والقوانين الدولية.

ثالثاً، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تجدد الالتزام بتحقيق نزع السلاح النووي في غضون فترة زمنية معقولة لإعادة تثبيت الاتفاق الأصلي. فمن دون هذا الالتزام، سيتواصل تفتت الاتفاق الذي قام عليه نظام عدم الانتشار. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو القضاء المبرم على الأسلحة النووية في إطار نظام أمن جماعي يعاد تفعيله.

رابعاً، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، في خطوة عملية تمهد لنزع السلاح، أن توقف إنتاجها في المستقبل وتزيل جميع المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية من خلال معاهدة غير تمييزية تبرم بشأن المواد الانشطارية.

خامساً، ينبغي أن تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها، ريثما يتحقق نزع السلاح النووي. وينبغي أن تتجسد ضمانات الأمن التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عالمية غير مشروطة تكون ملزمة قانوناً.

سادساً، يجب أن نتوصل إلى اتفاق عالمي وغير تمييزي لمعالجة الشواغل الناشئة عن تطوير شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ونشرها وانتشارها. فهذه عناصر مزعزة للاستقرار بطبيعتها في حين أن موثوقيتها مشكوك فيها على أي حال.

سابعاً، يجب أن نعزز النظام القانوني الدولي لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ثامناً، يجب اتباع نهج غير تمييزي قائم على معايير متفق عليه لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في إطار الضمانات الدولية المناسبة، وفقاً للالتزامات الدولية الواقعة على الدول. تاسعاً، ينبغي أن يخضع تطوير منظومة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل واستخدامها للوائح دولية.

عاشرًا، ينبغي معالجة قضايا الأمن الإقليمي عن طريق الحوار والدبلوماسية - أي إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية. وأخيراً، تقتضي الضرورة، في ضوء العلاقة السببية المباشرة بين الأسلحة التقليدية واستمرار الاعتماد على الأسلحة النووية، وتزايد عدد الأسلحة التقليدية وتطورها، توخي التوازن في تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

سيدي الرئيس، إن هشاشة النظام الأمني العالمي تتطلب أن يكون هيكل تحديد الأسلحة قادراً على منع اندلاع التوترات واحتدامها في البر والبحر والفضاء الإلكتروني. ولذلك، فإن النهج العالمية والإقليمية ودون الإقليمية لتحديد الأسلحة تتطلب وجود إطار متأزر العناصر يركز على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. والنظام الدولي المبني على قواعد وتعددية الأطراف ليس مجرد تكتل للمصالح الوطنية. فتحقيق هذا التكتل أمر غير ممكن، نظراً إلى اختلاف مصالح الدول. أما الأمر الممكن وينبغي أن يكون كذلك فهو تشكيل النظام العالمي وتعددية الأطراف بما يحقق مصلحتنا الذاتية المستنيرة على نحو يشجع الدبلوماسية والمفاوضات وإظهار الإرادة السياسية للالتزام بسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير هاشمي على بيانه وعلى كلامه اللطيف في حق الرئاسة. أعطي الكلمة الآن للسفير لي سونغ، ممثل الصين، وسيتناول الكلمة من بعده السفير بيرورث، ممثل ألمانيا.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، اليوم استأنف المؤتمر جلساته أخيراً بعد استراحة طويلة دامت ثلاثة أشهر بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويسعدني جداً أن أعود إلى قصر الأمم وأن أرى زملائي من مختلف البلدان مرة أخرى، وأود أن أعرب عن شكري العميق لكم شخصياً، ولفريق الرؤساء الستة لدورة عام 2020، وآخر رئيس لدورة عام 2019 وأول رئيس لدورة عام 2021، والأمانة على ما بذلتموه من جهود. إن الوفد الصيني سيدعمكم بقوة في عملكم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم الرئاسة، وأعرب في الوقت نفسه عن ترحيبي الحار بالسفير صبري باش طبعجي، ممثل تونس، والسفير ليم سانغ - بيوم، ممثل جمهورية كوريا، والسفير فيديريكو فيليغاس، ممثل الأرجنتين بمناسبة توليهم مناصبهم. وأنا أتطلع إلى العمل بالتعاون الوثيق معهم.

سيدي الرئيس، إن جائحة "كوفيد-19" هي العدو المشترك للبشرية جمعاء، وهي تحدٍ تواجهه جميع بلدان العالم معاً. فهل تكون مكافحة الجائحة باعتماد العقلانية العلمية، أم بزرع بذور الشقاق السياسي؟ وهل تكون بتقاسم المعرفة في إطار الاحترام المتبادل، أم بإلقاء اللوم على الغير وتحويل المسؤولية؟ أأكون بتعزيز التعاون الدولي، أم بقطع الصلات والانفراد بالعمل؟ أأكون بضمان التنسيق المتعدد الأطراف، أم باتباع نهج الأحادية؟ إن الاختيار الذي يختاره كل بلد ينبغي أن يصمد أمام اختبار الزمن. وقد أظهرت الاستجابة الدولية للجائحة مرة أخرى، الأهمية القصوى للالتزام المتواصل

بتعددية الأطراف والتضامن والتعاون، الذي يظل خير ضمان لنا لكي نتغلب على الجائحة في نهاية المطاف، ونعمل معاً من أجل بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية.

لقد خلقت جائحة "كوفيد-19" تحديات جديدة على الساحة السياسية والأمنية الدولية. والفيروس السياسي له وقع الموجة الصادمة على العلاقات بين البلدان الكبرى، مع استمرار خرق المعاهدات والانسحاب من المعاهدات. وها هي قوة الفضاء الجديدة تتخذ لنفسها علماً خاصاً بها. ومع ذلك، ففي هذه السنة الخاصة التي تصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، أكد عددٌ كبيرٌ من أعضاء المجتمع الدولي من جديد دعمه الثابت للتعددية وللنظام الدولي القائم لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وخلال فترة الإغلاق بسبب "كوفيد-19"، استمر النقاش والتفكير على شبكة الانترنت مع تركيز على مواضيع مثل شكل العالم في مرحلة ما بعد الثنائية وعهد تحديد الأسلحة الجديد. إن التاريخ يصنع مساره خطوة بخطوة. ويجب ألا يؤدي قيام عالم مرحلة ما بعد الثنائية إلى إلغاء المسؤوليات والواجبات الخاصة للبلدان التي تملك أضخم ترسانة نووية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ويجب أن يستند تحديد الأسلحة في العهد الجديد إلى الاحترام الكامل للتاريخ والالتزامات وتعزيز الثقة الدولية والحفاظ على الأمن الدولي. وينبغي أن تحترم البلدان الكبرى بعضها بعضاً، وأن تتجنب النزاعات والمواجهة، وتعزز الثقة الاستراتيجية بوصفها مسلمات وضمانات هامة في العملية الدولية لتحديد الأسلحة. ولا ينبغي لأي بلد أن يغلب مصالحه الضيقة على مصالح الآخرين أو أن يعتبر نفسه مُستثنى من الجهود المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة.

سيدي الرئيس، إن الصين كانت سباقة، في الحملة العالمية لمكافحة جائحة "كوفيد-19"، إلى اتخاذ إجراء حاسم، انسجاماً مع حرصها المطلق على إنقاذ الأرواح. وفي هذه العملية، تكبدت الصين خسائر جسيمة وقدمت توضيحات هائلة. وتتقديم الدعم الفعال لمنظمة الصحة العالمية والانخراط في جهود المساعدة والتعاون الدولية الواسعة النطاق، أسهمت الصين إسهاماً كبيراً في حماية الأمن العالمي في مجال الصحة العامة. وهذا إنما يدل على تحلي بلدنا بحس المسؤولية عن دعم التعددية وجهود التضامن والتعاون الدوليين.

وفي الوقت نفسه، مضت الصين قدماً في الإسهام في تعزيز العملية الدولية لتحديد الأسلحة. ويسرني أن أبلغ المؤتمر بأن المجلس الوطني لنواب الشعب قد اتخذ في 20 حزيران/يونيه قراراً بشأن انضمام البلد إلى معاهدة تجارة الأسلحة، مما يعني أن الصين قد استكملت اعتماد التشريعات المحلية الرئيسية والإجراءات القانونية مما يمهد الطريق لانضمام البلد إلى هذا الصك في المستقبل القريب. فنحن نفني بما علينا بينما تدير الأطراف الأخرى ظهرها. ويمثل إسهام بلدي بالانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة خطوة رئيسية أخرى ترمي إلى تعزيز تعددية الأطراف والتقدم في جهود بناء مجتمع المصير المشترك. وهذا سيكون له أثر إيجابي جداً، يؤدي إلى تعزيز عالمية هذا الصك وفعاليته.

وأثناء فترة الإغلاق، لم أغير برنامجي اليومي فكنت أذهب إلى مكتبي كالعادة، وبقيت على اتصال وثيق بالزملاء من جميع الوفود، فكنت أتبادل معهم وجهات النظر وأنسق الآراء بشأن أعمال المؤتمر، واللجنة الأولى في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح. وإنني أتطلع أنا وفريقي إلى الاستفادة من الفترة المتبقية من دورة المؤتمر لهذا العام للعمل بطريقة فعالة. ونحن جاهزون للشروع في مناقشات صريحة ومتعمقة مع جميع الوفود بشأن المسائل المعلقة، بما في ذلك الأثر العميق للحالة السياسية والأمنية العالمية على العملية الدولية لتحديد الأسلحة، وآفاق واتجاه الجهود المتعددة الأطراف

لتحديد الأسلحة في المستقبل، والاستقرار الاستراتيجي، ونزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإننا على استعداد للتعاون مع جميع الوفود من أجل الاضطلاع بالعمل الموضوعي فيما يتعلق بجميع هذه المجالات.

وفي سياق جائحة "كوفيد-19"، استقطب موضوع الأمن البيولوجي الاهتمام الدولي. ومن ناحية، تقتضي الحاجة أن تستفيد الأفرقة المعنية بنزع السلاح في جنيف استفادة كاملة من المنبر المؤسسي الخاص باتفاقية الأسلحة البيولوجية من أجل توطيد الأمن البيولوجي لفائدة جميع البلدان وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان، وكذلك لتعزيز آلية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بطرق منها إجراء مفاوضات لإبرام بروتوكول التحقق. ومن ناحية أخرى، ينبغي لنا أيضاً أن ننظر في الدور الذي يمكن أن يسهم به المؤتمر في تعزيز الأمن البيولوجي. إن المشروع الذي اقترحه الاتحاد الروسي لإبرام اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي يستحق أن تدرسه جميع الوفود دراسة متأنية.

وآمل أن يضع فريق الرؤساء الستة لدورة عام 2020، إلى جانب آخر رئيس لدورة عام 2019، وأول رئيس لدورة عام 2021، جدولاً زمنياً شاملاً ومتوازناً لعقد اجتماعات تتناول المواضيع التي ذكرتها للتو، بناء على مشاورات مستفيضة تجرى مع جميع الوفود، حتى يتسنى للمؤتمر العمل بطريقة سلسلة ومنهجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير لي سونغ على بيانه وعلى كلامه اللطيف في حق الرئاسة. أعطي الكلمة الآن للسفير بيروث، ممثل ألمانيا، ثم يعقبه ممثل إيطاليا، الذي سيشترك عن بعد.

السيد بيروث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، زميلاتي وزملائي الأعزاء، أود أن أرحب بالنمسا وهي تتولى الرئاسة في هذه الفترة الحافلة بتحديات شديدة، وأود أن أتعهد بأن تلقى النمسا من وفد بلدي كل الدعم أثناء رئاستها. واسمحوا لي أن أشيد أيضاً، كما فعل غيري من قبل، بأداء الرئاسة المنتهية ولايتها - الرئاسة الأسترالية - على متابعة أعمالنا، حتى وإن جرت في إطار ثنائي فقط. وأود أيضاً أن أرحب بزملائنا الجدد هنا في مؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، يسعدني أن تستأنف الاجتماعات بالحضور الشخصي. وأعتقد أن عدداً كبيراً من الحاضرين هنا يشاطرونني هذا الشعور. ولهذا، أود أن أشكركم وأشكر الأمانة على جهودكم الدؤوبة. ومن الناحية السياسية، يرسل المؤتمر باستئنافه للاجتماعات بالحضور الشخصي رسالة هامة، ولا سيما في الظروف الصعبة التي يمر بها الأمن الدولي وعملية تحديد الأسلحة حالياً.

وأنا لا أعتزم الإدلاء ببيان بشأن السياسة العامة، بل أريد أن أركز على عدد من المواضيع المحددة جداً. إن ألمانيا تؤيد، بداهةً، البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي.

وبادئ ذي بدء، نرحب كثيراً بالمناقشات الرفيعة المستوى التي جرت في فيينا بشأن معاهدة ستارت الجديدة في 22 حزيران/يونيه. ونلاحظ مع الارتياح أن المناقشات التي جرت على مستوى الخبراء وعلى مستوى المسؤولين السياسيين سوف تستمر بشأن هذه المسألة. فقد رأت حكومة بلدي منذ زمن طويل أنه لا ينبغي انتهاء العمل بهذه المعاهدة التاريخية قبل الاتفاق على تمديدتها أو على معاهدة تحل محلها. ومن مصلحتنا الأمنية المشتركة ألا نبدأ مرحلة من دون أن يكون هناك صك واحد ملزم قانوناً يحد من الأسلحة النووية.

ثانياً، فيما يتعلق بالفترة المتبقية من دورة المؤتمر لهذا العام، أدعو إلى التحلي بالواقعية والإقرار بأن الحالة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كورونا-19)، لن تترك للأسف سوى القليل من الوقت للقيام بعمل متعمق وجوهري نتناول فيه البنود المدرجة على جدول أعمالنا. وينبغي أن يُخصص

الوقت المتبقي لموضوعي المواد الانشطارية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي باعتبارهما من أهم المواضيع من وجهة نظر وفد بلدي. ونحن نرى أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي اقترح إبرامها استناداً إلى ولاية شانون، جاهزة للتفاوض منذ وقت طويل. وهناك حاجة ماسة لإيلاء الاهتمام لموضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في ضوء تزايد المخاطر المتصلة بالفضاء. ولنكن أيضاً عمليين ونخصص الوقت الكافي لمناقشة تقرير هذا العام واعتماده، وإن كان قصيراً للأسف.

ثالثاً، أود أن أطرح عليكم أسئلة بشأن الاجتماع الافتراضي الذي عقدته مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي في 9 حزيران/يونيه. واسمحوا لي أن أذكركم بأن القصد من هذه المبادرة هو التقريب بين وجهات النظر من أجل تنفيذ الركيزة الأولى من ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تثير الانقسامات أكثر من أي ركيزة أخرى. وسيواصل أعضاء المبادرة مساعيهم في سبيل ضخ دينامية جديدة في موضوع نزع السلاح النووي من خلال خطوات عملية وواقعية. ويعتزم هذا الفريق مواصلة الحوار مع الدول الأطراف في المعاهدة، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء، بشأن الخطوات العملية الكفيلة بتعزيز عملية نزع السلاح النووي. وأخيراً، يعتزم الفريق تقديم الوثيقة المتعلقة بالمنطلقات الـ 22 للنهوض بنزع السلاح النووي، كوثيقة عمل في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وبهذه المناسبة، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعرب عن أملتي في أن نتمكن من الاستمرار في عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي، ونواصل على الأقل، بعض الأعمال الموضوعية في عهد رئاستكم ورئاسة بنغلاديش من بعدكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير بيرورث على بيانه وعلى كلامه اللطيف في حق الرئاسة. أود الآن أن أعطي الكلمة لممثل إيطاليا، السيد فرانتشيزي، الذي سيدلي ببيانه عن بعد، ثم يتناول الكلمة من بعده السفير فلوريس لييرا، ممثل المكسيك.

السيد فرانتشيزي (إيطاليا) (شارك عبر تقنية الاتصال المرئي) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أثنى، بوجه خاص، على شخصكم وعلى فريقكم، لبذلكم قصارى جهودكم، بالتنسيق مع فريق الرؤساء الستة لدورة عام 2020، وبدعم الأمانة القيم، حتى يكون بإمكاننا أن نجتمع مرة أخرى، في إطار مختلف ربما ولكنه مع ذلك آمن وجامع. واسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين.

إن إيطاليا تؤيد، بداهةً، البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وسأضيف بعض الملاحظات بصفتي ممثلاً لبلدي.

وقد أشرنا في بداية دورة هذا العام إلى القلق العميق الناجم عن السيناريو الدولي الحالي، مع تصاعد التوترات الدولية والإقليمية. واليوم، يجب علينا، بعد أن شهدنا الكارثة العالمية المتمثلة في الجائحة الحالية، ألا نتغاضى عن مسؤولياتنا الجماعية تجاه الأمن الدولي، ولا يمكننا أن نتغاضى عنها. ونحن في أمس الحاجة إلى العمل بإصرار من أجل صون الهيكل الدولي لنزع السلاح بل وتعزيزه، بتجنب الاندفاع إلى سباق تسلح جديد في أي مجال كان.

ولهذه الأسباب، تؤيد إيطاليا أيضاً وبالكامل النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار فوراً في جميع أنحاء العالم، وهي تؤيد بقوة التنويه بهذا النداء في جميع المحافل ذات الصلة. لقد حان الوقت لوقف النزاعات المسلحة والتركيز معاً على مكافحة فيروس كورونا.

سيدي الرئيس، كان من المفترض، كما ذكرتم في بيانكم، أن تكون سنة 2020 ذات طابع خاص بالنسبة لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين

لإنشاء الأمم المتحدة، والذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذكرى السنوية الخامسة والأربعين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبوجود برنامج عمل حافل بالأنشطة التي تدرج في إطار عملنا المشترك.

ومع ذلك، لا بد أن نتاح لنا الفرصة للاحتفال بهذه السنة باعتبارها سنة تختلف عن غيرها، ولكن ليس بسبب الأحداث المأساوية الناجمة عن هذا العدو الخفي المسمى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولنحتفل بهذه السنة باعتبارها الفترة التي أدركت فيها بلداننا حقاً أن تعدد الأطراف الفعال والنظام الدولي المبني على قواعد هما السبيل الوحيد للنجاح، وهما الأداتان الوحيدتان لتحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل. ولنتذكر هذا الفصل من التاريخ باعتباره الفترة التي وضعنا فيها التحديات العامة والعالمية الناشئة عن فيروس كورونا نصب أعيننا ونحينا خلافاتنا جانباً واستطعنا أن نرتكز على مصلحتنا المشتركة في موضوع السلام والأمن.

إن نظام نزع السلاح سيواجه تحديات جديدة ومعقدة - وهي خطر الانتشار النووي، والاستخدام المؤسف للأسلحة الكيميائية، والحاجة إلى تحسين الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية، من دون أن ننسى جوانب إنسانية هامة لها صلة بالنزاعات المسلحة غير الدولية، وانتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، وتزايد صعوبة التمييز بين المحاربين والمدنيين، والإرهاب والهجمات الإلكترونية.

ويمكن لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، أن يؤدي دوراً بالغ الأهمية في مواجهة كل تلك التحديات. ولا يجدر بنا أن نضيع علينا فرصة أخرى هنا. وحتى وإن صُعب علينا التوصل في الأشهر المتبقية من هذا العام إلى اتفاق على برنامج عمل، يمكننا أن نستفيد من الوقت المتاح لنا - كما بدأت تفعل الرئاسة الأسترالية بأسلوب حكيم - لتخطي المشاكل ونتأهب لكسر الجمود أخيراً. وإذا كان هذا الجمود يعتبر مجرد شيء مؤسف قبل بضعة أشهر، فقد بات الآن غير مقبول على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة فلوريس لييرا ممثلة المكسيك، يليها السفير مايلو ممثل كينيا.

السيدة فلوريس لييرا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. يسرني كثيراً أن أشارك في هذه الجلسة لمؤتمر نزع السلاح برئاسة النمسا. ونحن ندرك التزام بلدك على مر التاريخ بنزع السلاح، ونقدم لك تعاوننا الكامل لضمان نجاح فترة رئاستك، على الرغم من الظروف العصيبة والاستثنائية التي نمر بها. وأود أيضاً أن أرحب بالمثلين الجدد للأرجنتين وتونس وجمهورية كوريا، وأن أعرض عليهم تعاوننا.

وأود أيضاً أن أسجل تقديرنا للعمل الذي اضطلع به وفد أستراليا أثناء فترة رئاسته. وعلى الرغم من أن الظروف حالت دون عقد اجتماعات رسمية، فإن الجهود التي بذلها الوفد والمشاورات الثنائية المكثفة التي أجراها ساعدت على بلورة تصور لبعض أسباب شلل المؤتمر وتحديد سبل مجدية للمضي قدماً بولايتته. والتعاون هذا العام بين الرؤساء الستة لدورة عام 2020، إلى جانب الرئاسة الأخيرة لدورة عام 2019 والأولى لدورة عام 2021، ممارسة ممتازة نأمل أن تستمر في المستقبل.

سيدي الرئيس، نحن نواجه ظروفاً معقدة وخطيرة. وجزء كبير من هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة يتآكل بفعل البلدان نفسها التي ساعدت على بنائه والتي كانت تفهم أهميته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، واحتمال زوال معاهدة السماوات المفتوحة الكبير، وإمكانية زوال معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها

(معاهدة ستارت الجديدة)، ما لم يتقرر تمديدتها أو التفاوض بشأن معاهدة لاحقة، بواحد تنبؤ بأفق مظلم. وفي الوقت نفسه، نحيط علماً بالأخبار الباعثة على التفاؤل التي تفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي قد شرعاً الأسبوع الماضي في حوار ثنائي. ونشجع كلا البلدين على ألا يدخرا جهداً في الوفاء بمسؤوليتهما الأساسية عن الإسهام في بناء عالم أكثر أمناً وخالياً من الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من حالة الطوارئ غير المسبوقة التي أحدثتها الوباء، ما زلنا نسمع أن بعض الدول قد تستأنف تجارب الأسلحة النووية وأنها ستواصل زيادة نفقاتها العسكرية، وتحديث ترساناتها النووية بطريقة تتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا أمر محزن، نظراً إلى النقص الفادحة في معالجة الأزمة الحالية وأثرها على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا.

وقد أظهر وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) أن وجود مخاطر أمنية عالمية وشبكة أخرى تتطلب اهتمامنا، وتؤكد ألا أحد آمن ما لم نكن جميعاً آمنين. كما أثبت أن السبيل الوحيد إلى معالجة الشواغل الأمنية الدولية يكون بتدعيم النظام المتعدد الأطراف الذي يولي الأولوية للتعاون في مواجهة التحديات الجديدة والمستمرة، لا سيما خطر استخدام الأسلحة النووية، إذ لا يوجد أي تأهب ممكن يتيح للعالم التصدي لعواقب تفجير. ونحن ندرك الوضع الجغرافي السياسي، ونذكر أن انعدام الثقة بين الدول مستمر ويتعمق. ومع ذلك، نعتقد أن أزمات مثل الأزمة التي نمر بها حالياً ينبغي أن تترجم إلى فرص، ولكن ذلك يتطلب قيادة حقيقية.

إن تأجيل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020 يتيح لنا حيزاً إضافياً لبحث وتحديد السبل الكفيلة بإيجاد أوجه تآزر وتوافقات تسمح لنا بالمضي قدماً في العمل على الأركان الثلاثة للمعاهدة. ولا يسعنا أن نهدر هذه الفرصة غير المنتظرة؛ فإهدارها من شأنه أن يضعف النظام ككل بما لا رجعة فيه. ويتمثل أحد التحديات الخاصة في استعادة كفاءة آلية نزع السلاح. ويجب في هذا الصدد النظر فيما إذا كان هذا الهيكل الذي أنشئ في عام 1978 لا يزال صالحاً للغرض، بالنظر إلى طابعه المتصلب وتراجع المزمع على مدى أكثر من عقدين، على الرغم من استمرار الخطر البين الذي تشكله الأسلحة النووية. وقد أظهرت أمثلة حديثة العهد، مثل المبادرة الإنسانية بشأن أثر الأسلحة النووية والتفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية، أن من الممكن التوصل إلى اتفاقات إذا توافرت الإرادة السياسية. ويحتاج كسر الجمود إلى حلول عملية ومبتكرة وخلاقية. وقد سبق اقتراح البعض منها في خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح. والمطلوب الآن هو تزويد هذه الآلية بشحنة من الطاقة الإيجابية.

وفي ظل هذه الظروف، من المناسب أن نؤكد من جديد الحاجة الملحة لأن يستأنف المؤتمر دوره وأن يفي بولايته التفاوضية. ويرى وفد المكسيك أن الغالبية العظمى من بنود جدول أعمال المؤتمر وجيهة، وتخضع من ثم للتفاوض. وأولى الأولويات هي نزع السلاح النووي، وسيكون من المفيد بحث الاتفاق المتوصل إليه في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 لإنشاء هيئة فرعية تدرس مختلف الولايات التفاوضية. وستكون هذه الهيئة الفرعية بمثابة مستودع للمقترحات التي يمكن على أساسها رسم طريق نحو التفاوض من أجل إزالة الأسلحة النووية. ولا بد أيضاً من المضي قدماً في التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية وتخزينها، ومعاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإحراز تقدم بشأن ضمانات الأمن السلبية. ومما لا شك فيه أن هناك تحديات جديدة يمكن إدراجها أيضاً في جدول أعمال المؤتمر، مثل المخاطر الناجمة عن تسخير الذكاء الاصطناعي للأغراض العسكرية والتطورات التكنولوجية وأثرها على الأمن الدولي.

سيدي الرئيس، يود وفدي أن يسجل، قبل أن اختتام بيانه، تأييده للمبادرة التي قدمها وفد أستراليا بشأن إدخال تعديلات تقنية على النظام الداخلي للمؤتمر لجعل صياغته محايدة من حيث نوع الجنس. ونأمل أن يتسنى استئناف العمل في هذا الصدد في وقت قريب. والنص المقترح محدود وبسيط وعملي وضروري وغير مثير للجدل ومتسق مع خطة المساواة التي تروج لها الأمم المتحدة. وإذا لم يتسن للمؤتمر الموافقة على مبادرة من هذا النوع، فللمره أن يتساءل عما إذا كان باستطاعة هذه الهيئة أن تحقق أي شيء ما. وأخيراً، نود أن نودع الزملاء الذين غادروا، أو الذين هم على وشك المغادرة، بمن فيهم فانيسا وود، ونتمنى لهم كل النجاح في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفارة فلورس ليبرا على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة تجاه الرئيس، وأعطي الكلمة الآن للسفير مايلو، ممثل كينيا، يليه السفير إحسان ممثل بنغلاديش.

السيد مايلو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. إن كينيا تؤيد البيان الذي أدلت به مصر باسم مجموعة الـ 21. وفي البداية، يعرب وفدي عن خالص تهانیه للنمسا ولك سيدي الرئيس على توليك الرئاسة، وأؤكد لك دعم كينيا وتعاونها الكاملين.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأرحب بزملائنا الجدد في مؤتمر نزع السلاح. واسمح لي أيضاً، سيدي الرئيس، بأن أشيد بسفيرة أستراليا لقيادتها المثالية لمؤتمر نزع السلاح على الرغم من الظروف الصعبة التي تسبب فيها وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي لم يسمح لهذه الجمعية بأن تكمل أعمالها خلال الجزء الأول من رئاستها. ومع ذلك، فقد أعرب وفد كينيا عن تقديره لحفاظ الرئاسة الأسترالية على تفاعلها الثابت مع الوفود، وكذلك لفرصة عقد جلسات إعلامية افتراضية مع المجموعات الإقليمية. والجهود المبذولة في مجال دعم التعديلات التقنية المتعلقة بالأبعاد الجنسانية للنظام الداخلي جديدة بالثناء. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي المضي قدماً في هذه الجهود.

إن اجتماعنا يعقد في ظل تحديات هائلة تواجه المجتمع الدولي. فلجائحة "كوفيد-19"، وهي أسوأ جائحة نعيشها منذ أكثر من مائة عام، أثر في حياتنا اليومية وعلى الطريقة التي يجب أن نؤدي بها نحن الدبلوماسيون أعمالنا من الآن فصاعداً. وتعمل الحكومات في جميع أصقاع الأرض بلا كلل على مكافحة انتشار هذا الفيروس القاتل. وقد شكل هذا الفيروس غير المرئي خطراً على وجود البشر، وأثبت أن جميع الدول، الكبيرة منها والصغيرة، والحائزة منها للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، معرضة للخطر في مواجهة جائحة "كوفيد-19". والأمم المتحدة، التي هي الأساس الراسخ لتعددية الأطراف، والتي تمر خمس وسبعون سنة على وجودها هذا العام، لم تسلم من ذلك، شأنها شأن كل جانب آخر من جوانب الحياة التي تأثرت بهذا الفيروس. وكان على النظام الدولي القائم على القواعد أن يتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد من أجل ضمان استمرار الحوار العالمي بشأن مجموعة كاملة من القضايا. وعلى مقربة منا، كان على مؤتمر نزع السلاح أن ينهي فجأة الجزء الأول من الدورة في آذار/مارس ويرجئ انطلاق الجزء الثاني. ووجودنا في هذه القاعة يشهد على التدابير التي يجب أن نعتاد عليها الآن.

فقد شهدنا جميعاً التطورات المثيرة للقلق في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن الدولي. وترسم الاستنتاجات الواردة في حوعية عام 2020 التي يعدها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، والتي صدرت في 15 حزيران/يونيه، صورة قائمة لحالة نزع السلاح والأمن الدولي. وتفيد الحوعية بأنه على الرغم من تسجيل انخفاض آخر في عدد الرؤوس الحربية النووية في عام 2019، فإن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية واصلت تحديث ترساناتها النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر ارتفاع الإنفاق العسكري وتزايد عدم اليقين في النظام الدولي لتحديد الأسلحة. ومع ذلك، فقد لاح بصيص من الأمل في المفاوضات التي جرت في النمسا الأسبوع الماضي. ونأمل أن يكون التقاء العقول إيذاناً بقدوم أيام أفضل لهيكل تحديد الأسلحة. وسنظل متفائلين بحذر.

سيدي الرئيس، ترحب كينيا بتركيزك على تعددية الأطراف خلال رئاستك. وفي هذا الخصوص، تؤكد كينيا من جديد على اعتبار مؤتمر نزع السلاح المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. فمنذ إقراره في عام 1979، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، جعلته ولايته الفريدة المتعلقة بمسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف منتدى متكاملًا للحفاظ على السلم والأمن العالميين. وعلى الرغم من التحديات التي واجهها هذا المؤتمر على مدى العقدين الماضيين، ما زلنا نأمل ألا يكون الوقت قد فات لإحراز التقدم ببذل المزيد من الجهود المتضافرة والرغبة في التوصل إلى حل وسط وإظهار المرونة.

وقد أثبت المؤتمر في الماضي قدرته على تنفيذ ولايته. ويتعين عليه تنفيذها الآن أكثر من أي وقت مضى، بظهور مخاطر جديدة لا مريئة تهدد استقرار البشرية وبممكنها في لمح البصر نحو التقدم الذي أنفقت البشرية عقوداً في تحقيقه. وهذا، إلى جانب المشهد الأمني الدولي المضطرب، يستدعي من هذه الهيئة المهمة أن تنهض وأن تبذل جهوداً أكبر بكثير، كي تتمكن من إنجاز ولايتها ليس فقط لصالحنا بل أيضاً للأجيال القادمة.

ولا تزال كينيا ثابتة في التزامها بمؤتمر نزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن تتمكن هذه الهيئة المهمة، بتوافر الإرادة السياسية المطلوبة، من تخطي التحديات وتقديم إسهامها الحاسم في السلم والأمن الدوليين، كما فعلت في الماضي.

وفي الختام، سيدي الرئيس، لن يظل مؤتمر نزع السلاح حكراً على الدول الأعضاء، تشيد كينيا بجهودك في العمل مع المجتمع المدني. فقد تكون آراء المجتمع المدني قيمةً لمَدنا بأراء ثاقبة بشأن نزع السلاح والأمن في سياق جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، تتطلع كينيا إلى النشاط المقرر عقده يوم الجمعة 3 تموز/يوليه، بعنوان "مؤتمر نزع السلاح يلتقي المجتمع المدني: الدروس المستفادة من الوباء - إعادة النظر في العلاقة بين نزع السلاح والأمن".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير مايلو على بيانه وعلى كلماته الرقيقة، وأود الآن إعطاء الكلمة للسفير إحسان ممثل بنغلاديش، يليه السفير تريسلر زامورانو ممثل شيلي.

السيد إحسان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أسمح لي في البداية أن أهنيئتك بتقلدك رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

إن العالم يعاني أزمة ثلاثية لم يسبق لها مثيل في سياق جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهي أزمة تشمل الصحة والاقتصاد والأمن. والواقع أن الوباء لم يكن له تأثير سلبي في الصحة فحسب وإنما في كل المجالات الأخرى تقريباً من حياة المجتمع الدولي. ونظراً إلى أثر الجائحة الشامل وتعبئة الموارد لمكافحة، ينبغي لجميع الجهات المعنية أن تدعم وتنفذ نداء الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم.

ولئن كان الوضع يتحسن ببطء في عدد قليل من البلدان، لا يمكن القول إننا تغلبنا على الأزمة. وفي خضم هذه الحالة الصعبة، اجتمعنا هنا في جلسة اليوم بفضل النوايا الحسنة للدول الأعضاء في المؤتمر والنهج الإيجابي الذي تتبعه. لذا، سيدي الرئيس، تستحق أنت وفريقك تقديرنا لك ولفريقك لما أبدىتموه من اجتهاد ومثابرة والتزام في سياق عقد هذه الجلسة العامة. وأود أن أؤكد لك دعم وفدي الكامل لمساعدكم في هذا الصدد. وأسمح لي أيضاً بأن أعرب عن تقديرنا الصادق للرئاستين السابقتين - أي الجزائر والأرجنتين - لما بذلته من جهود متواصلة من أجل المضي قدماً بأعمالنا، وكذلك أستراليا، لنهجها البناء والحصيف إزاء عمل المؤتمر عندما بلغت الجائحة ذروتها.

وتظل بنغلاديش داعماً ثابتاً لاتباع نهج متعدد الأطراف من أجل نزع السلاح العام الكامل. وبنغلاديش ملتزمة بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، مع إيلاء أولوية قصوى لجدول أعمال المؤتمر بشأن نزع السلاح النووي. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الوفود في المؤتمر وفي محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف الأخرى من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. وبغية بلوغ أهدافنا المنشودة منذ زمن بعيد، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ينبغي لجميع الدول الأعضاء في المؤتمر أن تبدي التزامها السياسي وتحليها بالمرونة وروح التوفيق. ويتطلع وفد بنغلاديش إلى العمل مع الجميع بحسن نية بصفته دولة عضواً خلال رئاسته المقبلة للمؤتمر.

السيد الرئيس، تود بنغلاديش، بوصفها الرئيس المقبل، أن تؤكد لكم، مجموعة الرؤساء الستة لدورة عام 2020 والدول الأعضاء الأخرى، عزمها على مواصلة العمل بروح الزمالة والتضامن التي تتمسك بها منذ بداية السنة مجموعة الدول الست التي ستتولى الرئاسة هذا العام. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن الوضع الحالي يجعل من الصعب على الوفود الأصغر أن تقوم بعمل موضوعي كامل في المؤتمر. وتجدر بالذكر التجربة الأخيرة مع المشاكل التقنية التي واجهناها عندما حاولنا العمل من بعد. وازدادت الأمور تعقيداً بالنسبة إلى مكتب شؤون نزع السلاح بوصفه مقدم خدمات بتزامن اجتماعات كبيرة أخرى مع انعقاد دورة المؤتمر. وفي ظل هذه القيود، سوف نبذل ما في وسعنا من أجل المضي قدماً بطريقة بناءة من خلال التشاور مع الدول الأعضاء.

وفي الختام، أود أن أرحب بجميع الزملاء الجدد الذين انضموا إلينا مؤخراً في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير إحسان على بيانه وعلى كلماته الرقيقة تجاه الرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة للسفير تريسلر زامورانو ممثل شيلي، تليه السفيرة هاكالا ممثلة فنلندا.

السيد تريسلر زامورانو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالترحيب بزملائنا الجدد، سفراء الأرجنتين وجمهورية كوريا وتونس. واسمح لي، سيدي الرئيس، بأن أهنئك بتولييك رئاسة المؤتمر وأن أتمنى لك النجاح في إنجاز المهام الموكلة إليك. وبممكنك الاعتماد على شيلي التي ستواصل المشاركة البناءة في مداولات المؤتمر، لا سيما بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي تعين علينا مواجهتها بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن دواعي الارتياح بالنسبة إلى شيلي أن يتولى الرئاسة وفد بلد نقاسم معه قيماً مشتركة - مثل الاعتراف بأهمية تدعيم النظام القانوني الدولي وتعزيز تسوية النزاعات بطريقة سلمية من خلال تعددية الأطراف - ولا سيما رؤية مشتركة لضرورة وضع البشر في صميم مداولاتنا. وأعرب عن تقديرنا وامتناننا لرئاسات الجزائر والأرجنتين وأستراليا، وللرئاسات الأخرى لدورة عام 2020، إلى جانب الرئيس الأخير لدورة عام 2019 والرئيس الأول لدورة عام 2021، على عمل كل منهم. فقد سمح لنا تفانيهم بأن نكون هنا اليوم.

لقد أظهرت شيلي منذ مرحلة مبكرة من تاريخها، وبصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة، التزامها الراسخ بتعددية الأطراف ونزع السلاح وعدم الانتشار النووي بوصفها العناصر الأساسية للأمن الجماعي، وبالواجبات المترتبة على هذه العناصر في مجال التعاون الدولي. لذلك فقد انضمنا إلى الجهود العامة الرامية إلى منع الانتشار والقضاء ليس فقط على أسلحة الدمار الشامل، بل أيضاً على الأسلحة التقليدية التي تعتبر غير متفقة مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونحن ندرك أن وضع الإطار المفاهيمي والقانوني لجدول أعمال متعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، تماشياً مع المادة 7 من ميثاق الأمم المتحدة، يستدعي منا أن نهيئ مناخ الثقة الذي قد يمكن من تحقيق توافق الآراء الذي نحتاج إليه لإحراز تقدم نحو بناء عالم يعبر عن

مُثلنا العليا المتعلقة بالسلام والأمن الدولي. ونؤكد من جديد استعدادنا السياسي لبلوغ الأهداف التي أنشئ من أجلها المؤتمر. ومع ذلك، نشهد اليوم أفعالاً تضعف بصورة مباشرة النظام المتعدد الأطراف الذي يقوم عليه هيكل الأمن الدولي.

إن جهود نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي تقف عند مفترق طرق وتواجه عدداً من التحديات الكبيرة. وقد قيل إن ما يسمى الوضع الطبيعي الجديد الذي فرضه علينا الوباء في مجال الأمن الدولي يمكن أن يفضي إلى تخفيض خطير للشروط الدنيا لاستخدام الأسلحة النووية والقبول ضمناً بجهات قتال جديدة في الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني. وتثير التطورات التكنولوجية وتطبيقاتها العسكرية مسائل أخلاقية وقانونية جديدة لم نشعر سوى الآن في فهم آثارها فهماً كاملاً. وتبرز هذه الحالة ضعف الصكوك التي يعتبرها المجتمع الدولي أمراً مسلماً به منذ عقود، والتي، إذا استمرت، ستعني انتكاسة خطيرة للاستقرار الدولي، حيث تسعى كل دولة إلى الحصول على مزايا عسكرية واستراتيجية من جانب واحد. ومن السذاجة أن ندعي أن الجمود في مجال نزع السلاح - الذي يعكس صعوبات الحالة السياسية الدولية المتجسدة في الطريق المسدود الذي يقف فيه المؤتمر منذ أكثر من عقدين - لم ينل من مصداقية المؤتمر الدولية والآمال التي علقت عليه منذ إنشائه.

وبالإضافة إلى عدم تحقيق النتائج، يواجه المؤتمر سيناريو معقداً فيما يتعلق ببنود جدول أعماله التقليدية، بظهور تحديات معاصرة متعددة ومذهلة السرعة أمام جداول الأعمال المتعلقة بالأمن. وقد أظهر الوباء كيف يمكن أن تنضاف تحديات جديدة إلى التحديات التقليدية في مجال الأمن الدولي، وأبرز بالتأكيد الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتعدد الأطراف للتصدي لها بفعالية. وينبغي في هذا الصدد إعادة ربط مؤتمر نزع السلاح بالواقع القائم خارج هذه القاعة ليكون قريباً من شواغل مجتمعات بلداننا، توجهاً للشفافية وتلبية للحاجة الملحة إلى إعادة مشروعيتها في أعين المتابعين على الصعيد الوطني.

إن مؤتمر نزع السلاح، الذي أنشئ بوصفه منتدى متعدد الأطراف لمناقشة صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف والتفاوض بشأنها، لا يمكن وصفه بالفرصة الضائعة. وينبغي أن نتذكر أن أسلافنا تفاوضوا في رحابه على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على سبيل الذكر لا الحصر. غير أن المؤتمر لم يتسن له، طيلة أكثر من عشرين عاماً، أن يفعل أي شيء لتدعيم الاستقرار الدولي من خلال التفاوض على صكوك متعددة الأطراف وفقاً للولاية المسندة إليه. ومع ذلك، فإن كان هناك شيء واحد اتضح لنا خلال هذه الأزمة الصحية العالمية، فهو الحاجة إلى التنسيق العالمي والمسار المتعدد الأطراف لمعالجة النزاعات والمشاكل المشتركة. ويبقى أن نرى ما إذا كنا، نحن الدول الأعضاء، نستطيع الارتقاء بالمؤتمر إلى مستوى هذا التحدي.

سيدي الرئيس، لقد أدت جائحة كوفيد-19 في الواقع العملي إلى تحويل التركيز نحو مشاكل الحياة والموت الملحة. وقد أدى هذا بدوره إلى تأجيل اتخاذ القرارات في عدد كبير من العمليات السياسية الدولية، في انتظار أن تتضح الظروف الراهنة بقدر أكبر. وبينما نحن ننتظر، تدهور النظام المتعدد الأطراف الذي عرفناه تدهوراً سريعاً. ويجب أن نتفادى الوقوع في السلبية المتساهلة.

وفي الختام، سيدي الرئيس، نتمنى لك مرة أخرى كل النجاح في رئاستك، ونؤكد من جديد استعداد بلدنا للإسهام في أعمال المؤتمر. وسنعمل ذلك بروح بناءة، سعياً إلى تحقيق توافق الآراء الذي سيتيح لنا إحراز تقدم في مساعيها المشتركة العاجلة، في إطار تعددية الأطراف المتجددة على نحو فعال، التي يمكن أن تهيئ الأساس للحوار والتعاون في مجال الأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير تريسلر زامورانو على بيانه وعلى كلماته الرقيقة تجاه الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة هاكالا تليها ممثلة النرويج.

السيدة هاكالا (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، دعني أتمنى لك كل النجاح في رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه الأوقات الصعبة. فبفضل جهودك الدؤوبة، يمكننا أن نجتمع هنا اليوم.

وفي سياق نزع السلاح، حيث لا تتبادل المعلومات والآراء فحسب، بل نحمي أيضاً مصالح حيوية، لا يمكن لأي بديل رقمي أن يحل محل الاجتماعات المادية. سيدي الرئيس، اسمح لي مرة أخرى أن أؤكد لك دعم وفدي الكامل.

حضرات المندوبين الموقرين، أود الإدلاء ببعض الملاحظات نيابة عن بلدي، بالإضافة إلى بيان الاتحاد الأوروبي. فلم يسلم أي قطاع ولا نشاط من تأثير وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير التقييدية ذات الصلة. ونزع السلاح ليس استثناء. وفي هذه الأوقات العصيبة، لا يمكن لنزع السلاح أن يبقى في برجه العاجي. فقد كشف الوباء عن مواطن ضعف في الأمن البشري العالمي لا نفع فيها للأسلحة. لكن قطاع تحديد الأسلحة يمكن أن يساهم في تحسين الاستجابات، عندما يتعلق الأمر، على سبيل المثال، بتنفيذ اتفاقيات مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى فهم أوسع وأكثر شمولاً لمعنى الأمن.

وماذا عن مؤتمر نزع السلاح نفسه؟ فعلاوة على واقع الجائحة، فإن من نافلة القول أن مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح والتعاون المتعدد الأطراف عموماً يمر بأوقات عصيبة. غير أنه ينبغي لنا في مؤتمر نزع السلاح أن نركز على بداية جديدة. وأخشى ألا يكون الأمر سهلاً. لكننا بدلاً من تعميق انعدام الثقة، ينبغي أن نحاول إيجاد سبل لتحسين الشفافية والثقة. وعلى الرغم من الجمود الذي دام عقدين من الزمن، ما زال المؤتمر يضطلع بدور هام بوصفه محفلاً لمناقشة الشواغل الأمنية العالمية الرئيسية.

دعونا إذن نحاول الارتقاء إلى المستوى التالي. ويجب أن يكون بناء الثقة، أو بالأحرى إعادة بنائها، الهدف الرئيسي لمداولاتنا هذا العام. ودعوني أشدد على ما يلي: نحن هنا لأن تعزيز الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة يتطلب بناء الثقة والائتمان بين الدول وضمانات لامتناهات للاتفاقات والمساءلة في حال عدم الامتثال. وهو يتطلب مؤسسات قوية متعددة الأطراف وتنفيذاً وطنياً فعالاً، تدعمه جهود دولية لبناء القدرات. والنهوض بكل هذه المسائل مسؤوليتنا المشتركة، التي ينبغي أن ترشد جميع أعمالنا هذا الخريف. وفي هذه البيئة التي تزداد تقلباً، غداً إمكانية التنبؤ والاستقرار اللذين يمكن أن توفرهما الصكوك الفعالة لتحديد الأسلحة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن الأمثلة على ذلك معاهدة ستارت الجديدة، وآليتها الشاملة للشفافية. وندعو الولايات المتحدة وروسيا إلى تمديد هذه المعاهدة. ومن شأن التمديد المبكر أن يوفر الوقت اللازم للتفاوض بشأن الترتيبات الجديدة، بما في ذلك موضوع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

لقد تعلمنا من التاريخ أن فتيل التصعيد قد يشتعل بسرعة فائقة في مناخ أمني متوتر. ولأدوات تعزيز الشفافية والثقة وإدارة الأزمات دور حيوي في الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية. وما فتئت فنلندا تبذل جهوداً نشطة في البحث عن وسائل عملية للحد من المخاطر النووية. ونحن ملتزمون بتيسير الجهود الملموسة الرامية إلى الحد من المخاطر. وشاركت فنلندا أيضاً بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وهدفنا هو وضع إطار معياري فعال لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تعتمد على جميع الأطراف في العملية بتوافق الآراء. وهو هدف طموح لكن فنلندا ستسعى جاهدة إلى تحقيقه. وبالنسبة إلى المفاوضات المتعلقة

بهذا الموضوع البالغ التعقيد، فإن فريق الخبراء الحكوميين في جنيف هو المحفل المناسب، وهو المفتي الوحيد في المدينة. وبالصبر والمرونة من جميع الجهات، ستمكن من التوصل إلى نتيجة يمكن لجميع الأطراف الالتزام بها. وينبغي ألا نطمح إلى أقل من ذلك.

وأخيراً، سيدي الرئيس، ولما كانت هذه آخر مرة أخطب فيها المؤتمر بصفتي الممثلة الدائمة لفنلندا، أود أن أشكركم جميعاً على هذه السنوات الأربع الماضية. لقد كان من دواعي الشرف والسرور أن أعمل معكم كافة، وأرحب بالزملاء الجدد في جنيف، وأتمنى لكم جميعاً التوفيق في حياتكم المهنية والخاصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكرك سعادة السفيرة هاكالا على بيبانك وكلماتك الرقيقة. وأتمنى لك كل التوفيق. وأعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج، يليها السفير سانشيز دي ليرين غارسيا - أوبيس ممثل إسبانيا.

السيدة هايمرياك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أعرب عن تقدير النرويج للنمسا لتنظيمها اجتماع اليوم على الرغم من الصعوبات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وإذ يتعين علينا جميعاً لزوم اليقظة في مكافحة الوباء، فنحن نتفق في أن الوقت قد حان لاستئناف الاجتماعات والعمليات. ويشمل ذلك الاجتماعات المادية، ما دام يمكن تنظيمها بطريقة مأمونة وشاملة للجميع.

ويسرنا أن المشاورات المكثفة قد خلصت بك إلى قرار استئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك في إطار اجتماعات مادية. وعلينا جميعاً أن نتحلى بالمرونة وأن نجد أفضل أساليب العمل الممكنة في المستقبل، ما دام الوباء معنا، من أجل التقدم في أعمالنا.

ونحن بحاجة إلى مؤتمر لنزع السلاح يتناول جوهر جدول أعماله. عندها فقط يمكن للمؤتمر أن ينجز ولايته. ولذا نأسف لأن يكون المؤتمر قد فشل حتى الآن في الوصول إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. ومع ذلك، نود أن نشيد برؤساء هذه السنة لما بذلوه من جهود، بما في ذلك الاجتماعات التي عُقدت بشأن مسائل مواضيعية مثل الاعتبارات الجنسانية ونزع السلاح في ظل رئاسة الأرجنتين.

وأود أيضاً أن أشكر الرئاسة السابقة، وهي أستراليا، على عملها المحمّد وعلى المشاورات التي أجريت خلال فترة توليها.

ونحن بحاجة إلى إجراء مناقشة موضوعية في المؤتمر بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، وهو ما يدعو إليه أيضاً قرار الجمعية العامة 50/74. وهذه ليست سوى مسألة واحدة نأمل أن ينكب عليها المؤتمر في قادم الأيام ونحن نسعى إلى العودة إلى العمل الموضوعي في هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة النرويج على البيان الذي أدلت به وعلى كلماتها الطيبة تجاه الرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير إسبانيا سانشيز دي ليرين غارسيا - أوبيس، يليه السفير إسكييردو مينيو ممثل إكوادور، الذي سيتحدث من بعد.

السيد سانشيز دي ليرين غارسيا - أوبيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. يسرني كثيراً أن أعود إلى المؤتمر، وإن كنت أشعر بالأسف لألا يتسنى لنا الاجتماع في قاعة المجلس - وهو مكان تاريخي، ليس فقط بفضل جداريات الرسام الإسباني خوسيب ماريا سيرت. ونرحب اليوم بالزملاء الجدد من الأرجنتين وجمهورية كوريا وتونس، الذين نأمل أن نعمل معهم بنشاط كبير. وأود في البداية أن أهنيئ أستراليا، ليس فقط بتوليها الرئاسة في ظروف غريبة، كي لا أقول إنه لم يسبق لها مثيل، بل وقبل كل شيء بصبرها وثباتها ومثابرتها. وقد أبقت أستراليا، خلال رئاستها

البناء والمفيدة، على نشاط عملية التشاور، وعرضت فكرة العمل على النظام الداخلي لجعله محايداً جنسانياً. كما أنهى النمسا، التي بدأت عملها بحماس جدير بالإشادة، وأبدت شجاعة كبيرة في إعادتنا إلى قاعة الاجتماعات، وهي تعمل جاهدة على ضمان أن يثبت هذا المؤتمر فائدته على الرغم من كل شيء. وتؤيد إسبانيا بيان الاتحاد الأوروبي، الذي ألقاه الوفد الذي يتولى رئاسة الاتحاد حالياً.

سيدي الرئيس، إن هذا الوباء يؤثر في الجميع، وقد أجبر حكوماتنا على اتخاذ تدابير استثنائية. لقد خضعت مجتمعاتنا للحجر في ظروف لم نكن نتخيلها. وقد أغلقت حدودنا، وهو ما كشف خوفنا من العدوى، وتعطل التعاون الدولي. وقد تبين أن تصورنا للعالم وللتعايش تصور هش إلى حد كبير. وحتى بالنظر إلى دور المؤتمر وحده، كشف الوباء حدود النظام المتعدد الأطراف وصعوبة تنفيذ تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح في ظروف غريبة. وأقول كل هذا دون نسيان معاناة الأشخاص الذين أصيبوا بالفيروس أو الذين عايشوا المرض عن قرب، وأعرب عن تعاطفنا الصادق مع الضحايا. وقد زاد الوباء إضعاف من كانوا بالفعل أضعف الناس وأكثرهم هشاشة.

غير أنني شخص يعتبر نفسه متفائلاً ويستيقظ كل صباح على أمل أن يكون يوماً رائعاً. ولهذا السبب أريد أن أرى فرصاً وسط هذه الجائحة، وكذلك دروساً. وأول استنتاج أستخلصه هو أن الدبلوماسية أثبتت أنها تتوقف على الأشخاص. فالأشخاص، وليس الكيانات المجردة أو الهيئات غير الشخصية، هم الذين يشاركون في الحوار، ويستمعون إلى بعضهم بعض، ويتفاوضون. ولسنا فقط بحاجة إلى التحدث مع بعضنا البعض، بل إننا أيضاً بحاجة إلى رؤية بعضنا البعض. فالإجراءات المكتوبة لا تكفي لدفع الأمور إلى الأمام؛ نحتاج إلى النظرات والإيماءات للتعاطف مع زملائنا وفهمهم. وتنجح الدبلوماسية عندما تكون تجربة يعيشها الأشخاص؛ ولا سبيل إلى التقدم من دون اتصال.

والاستنتاج الثاني هو أننا لا نستطيع ضمان أمننا إلا إذا عملنا على نحو جماعي وبطريقة منسقة. وفي خضم حالة الذعر، أدى إغلاق الحدود إلى عرقلة التعاون. ومع ذلك، تمكنا من التغلب تدريجياً على العقبات بقدر ما نجحت قنوات الاتصال. فالاستجابة إلى الأزمة جماعية وليست وطنية، كما أثبتت منظمة الصحة العالمية بقرارها المعتمد بتوافق الآراء. ونحن في عالم مترابط وموحد، وآمل أن يترسخ هذا الشعور في هذا المحفل أيضاً.

وأخيراً، أود أن أشدد على ضرورة التضامن. ففي أحلك الأوقات، عندما كانت أنظمتنا تكافح، واصلنا السعي إلى التعاون. وكانت بلدان أخرى أضعف منا، وواجهت صعوبات أكبر. وقد عانت إسبانيا معاناة شديدة، ولكنها لم تتوقف عن تقديم المساعدة عند الطلب.

وتبين هذه الاستنتاجات أن المؤتمر بحاجة إلى العودة إلى العمل. كما يتعين عليه أن يبرر وجوده؛ ولا سبيل إلى ذلك إلا باعتماد برنامج عمل. ونحن نعلم بالفعل أنه لا يسعنا الاضطلاع بولاية تفاوضية بين عشية وضحاها. لكن العودة إلى الحوار الموضوعي هي الخطوة الأولى في عملية التفاوض. ولا يمكن أن تأتي الولاية من فراغ؛ فهي تتطلب، أولاً، حواراً يؤسس الثقة المتبادلة ويتيح مجالاً للتفاوض. ولهذا السبب يتوجب اعتماد برنامج عمل، حتى وإن لم يتضمن ولاية تفاوضية: فهو الخطوة الأولى نحو إعادة بناء الثقة والتمكين من العودة إلى المفاوضات في هذا المحفل في غضون فترة زمنية معقولة.

واسمحوا لي أيضاً أن أقول كلمة عن آخر نقاش لنا في موضوع نوع الجنس. فعلى الآن أن نتخذ إجراءات وأن نحدد التدابير التي تمكنا من إحداث تغيير. وقد قلت في آذار/مارس إن إسبانيا قد أدرجت المنظور الجنساني في دبلوماسيتها. ولهذا السبب، تؤيد اقتراح جعل النظام الداخلي محايداً جنسانياً وسنعمل بنشاط على تحقيق ذلك.

وأخيراً، سيدي الرئيس، تود إسبانيا، في ضوء ما قلته وبالنظر إلى الظروف العالمية الراهنة، أن تستفيد بالقدر الأقصى من عودتنا إلى العمل بإبراز الحاجة إلى التفاوض بشأن بروتوكول تحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية يكون ملزماً قانوناً. وقد كشف هذا الوباء، مثل أوبئة سابقة، هذا القصور الخطير. ولا بد الآن من استجابة عاجلة ومن واجبنا أن نضطلع بهذه الولاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سعادة السفير، على بيانك وعلى تفاؤلك وعلى كلماتك الرقيقة تجاهي. وأعطي الكلمة الآن لممثل المغرب السفير زنيبر.

السيد زنيبر (المغرب) (تكلم بالفرنسية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

اسمح لي أن أبدأ بتهنئتك بتولي رئاسة المؤتمر وأتمنى لك كل التوفيق في عملك. وأود أيضاً أن أشكر الرئاسة الأسترالية على جهودها الجديرة بالثناء في ظل ظروف استثنائية، لم تمنعها من إجراء مشاورات نشطة بشأن طائفة واسعة من المسائل. وفي هذا الخصوص، أود أن أؤكد من جديد تأييد وفدي للافتراح الأسترالي المتعلق بإدخال تعديلات تقنية على النظام الداخلي لتكريس الحياد الجنساني في أعمال مؤتمر نزع السلاح. كما أود أن أرحب بزملائنا الجدد، سفراء جمهورية كوريا وتونس والأرجنتين، وأتمنى لهم كل النجاح في عملنا المشترك.

إن هذه الجلسة العامة تعقد في مرحلة حاسمة ومشجعة من حياة المؤتمر. ويأتي ذلك بعد توقف، كان اضطرارياً، لكنني آمل أنه كان مفيداً لأنشطة نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف. وهذه الاستراحة الاضطرارية، كما يعلم الجميع، تزامنت مع بعض الأحداث البالغة الأهمية، بما في ذلك الذكرى السنوية الخمسون لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار، الذي كان الكثيرون يعلقون عليه آمالاً كبيرة لرؤية توافق دولي في الآراء بشأن الأولوية المطلقة التي ينبغي منحها للمعاهدة وأركانها. وقد حدث أهمية هذا الاحتفال المغرب إلى الانضمام إلى العديد من الدول الأخرى في اعتماد بيان مشترك يهدف إلى تعزيز المعاهدة في السياق المحدد جداً الذي يواجهه الهيكل الدولي لنزع السلاح حالياً.

وأود أن أؤكد مجدداً التزام بلدي القويّ بالإسهام في إعادة إطلاق هيئتنا بنشاط وفعالية. فلا يمكننا أن ندعه يجيد عن جوهر أسلوب عمله الأصلي، فنكون من ثم مسؤولين عن فشله المؤسف المستمر منذ أكثر من عقدين. ورغم أن الحالة الراهنة تعقد الأمور، يجب ألا نستخدم ذلك تلعلة لوقف التقدم في المناقشات والتغلب على الانقسامات السياسية التي من شأنها أن تؤثر في مناخ الأمن الدولي. وقد ساهمت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في تصاعد الأزمات الإنسانية واشتدادها. وتتفاقم هذه الأزمات الآن بسبب مناخ عدم الاستقرار الناجم عن الصراعات والمخاطر التي تهدد السلم والأمن؛ وكما رأينا، فإن دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إنهاء أعمال العداء لم تستب، للأسف، بالاستجابة اللازمة التي كانت ضرورية في مثل هذه الظروف. ولهذا السبب حان الوقت الآن لتعزيز هيئتنا وأنشطتها بإحياء ولايتها الأصلية والتفاوض على معاهدات ملزمة متعددة الأطراف في مواجهة جميع المخاطر الحقيقية، التي يتجلى الكثير منها للأسف على الساحة الدولية.

سيدي الرئيس، باسم وفد بلدي - وأعتقد أن الشعور متشاطر على نطاق واسع - أود أن أذكر بالبيانات العديدة التي أدلينا بها العام الماضي وفي بداية عام 2020، والتي طرحنا فيها أفكارنا ومقترحاتنا الملموسة بشأن طريقة اعتماد برنامج عمل متوازن يليي الحاجة إلى مفاوضات عاجلة بشأن المسائل الأساسية التي نعتبرها من الأولويات، أي نزع السلاح النووي، وحظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في ضوء التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج المتاحة حديثاً التي يجب أن تقتصر على التطبيقات السلمية المحضة. ونزع السلاح كما نعلم جميعاً هو

أحد أسباب وجود الأمم المتحدة. ونزع السلاح الحقيقي والفعال متناسب مع السلم والأمن في جميع أنحاء العالم لا يمكن تحقيقه إلا بالترويج له على المستوى المتعدد الأطراف. ولهذا السبب ندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى التحلي بالمرونة اللازمة حتى يمكن للمناقشات الصادقة والمثمرة أن تعيدنا إلى استئناف العمل الفعلي وإلى تحديد القواسم المشتركة للمفاوضات، وهي ضرورة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في سياق المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير زنبر على بيانه وعلى كلماته اللطيفة تجاهي. وأدعو الآن ممثل إندونيسيا إلى أخذ الكلمة.

السيد أنور (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تود ماليزيا أن تغتنم هذه الفرصة لتنهئتك ونعرب عن دعمنا لك ولفريقك في الاضطلاع بهذه المسؤولية الجليلة. ونشكر، ومجموعة الرؤساء الستة لهذا العام، والأمانة على التزامكم وعملكم الشاق في سبيل عقد هذه الجلسة. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لسفيرة أستراليا سالي مانسفيلد ووفدها على مبادرتهم وجهودهم طوال فترة رئاسة أستراليا. ونضم صوتنا إلى من رحبوا بالمثلين الدائمين للأرجنتين وجمهورية كوريا وتونس في مؤتمر نزع السلاح. وماليزيا تؤيد البيان الذي أدلت به مصر باسم مجموعة الـ 21.

سيدي الرئيس، لقد توليت رئاسة هذه الهيئة الهامة في الوقت الذي يواصل فيه العالم بأسره كفاحه ضد أحد أكبر التحديات التي واجهها في العصر الحديث. فعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، ظل العالم يكافح جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أسفرت حتى الآن عن أكثر من 10 ملايين إصابة و500 000 حالة وفاة في جميع أنحاء العالم. ويود وفدي أن يقدم تعازيه الصادقة لكل من فقد أحبة وأقارب وأصدقاء وزملاء بسبب هذا الفيروس المروع. والواقع أن تأثير جائحة كوفيد-19 كان مدمراً وبعيد المدى. فقد تغيرت كل تفاصيل حياتنا تغيراً جذرياً. ويمكننا أن نلاحظ تلك التغيرات في منازلنا ومكاتبنا ومدارسنا وفضاءاتنا الاجتماعية. والحقيقة هي أننا لم نر بعد الأثر الكامل والدائم لفهم ما علينا فعله بعد الجائحة فهما تاماً.

وقد شعر هذا المؤتمر أيضاً بأثر الوباء. ولم تتمكن طيلة أسابيع من عقد كل اجتماعاتنا تقريباً بسبب القيود المفروضة. وما زلنا الآن نواجه صعوبات في التخطيط لعملنا المستقبلي بسبب الشكوك الناجمة عن خطر الفيروس المستمر.

سيدي الرئيس، تقدر ماليزيا مشاركتك في اجتماع مجموعة الـ 21 قبل نحو أسبوعين وترحب باقتراحك أن يستأنف هذا المؤتمر دورته بعقد مناقشة عامة. وإذ نمضي بحذر في إدراك وضعنا الطبيعي الجديد، تأمل ماليزيا أن يزداد التفاعل، بقيادتك، لاستكشاف جميع الخيارات الممكنة في جهودنا الرامية إلى مواصلة عمل المؤتمر ودفعه قدماً بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح.

وقد ذكرنا وباء كوفيد-19 بأهمية التضامن والتعاون المتعدد الأطراف لخدمة مصلحتنا المشتركة. وتؤكد ماليزيا من جديد أن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي للتفاوض في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نرحب بتطلعك الذي أعربت عنه في رسالتك المؤرخة 12 حزيران/يونيه إلى تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء في المؤتمر ونؤيده.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل المقترح، تعتقد ماليزيا أنه ينبغي لجميع المندوبين أن يظهروا إرادة سياسية قوية وروح توافق حقيقية لكسر الجمود. وقد أبدت ماليزيا دائماً استعدادها للتحلي بالمرونة. ونحن على استعداد لدعم أي جهد يرمي إلى تنشيط أعمال المؤتمر.

وقبل أن أختتم بياني، أود إبلاغ جميع الوفود بأن ماليزيا أصدرت مع 16 بلداً آخر بلاغاً مشتركاً في 19 أيار/مايو، احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية. وأبرزنا في البيان المشترك عدة عناصر نعتقد أنها مفيدة، لينظر فيها في المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار. ولا تزال ماليزيا ملتزمة بالعمل مع جميع الدول الأطراف في المعاهدة فيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي المقبل وبعمل مؤتمر نزع السلاح على وجه الخصوص وتتطلع إلى مواصلته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة تجاه الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفيرة بيرو.

السيدة ألفارو إسبينوزا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): شكراً جزيلاً لك سيدي الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئك بتولييك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وباستئناف عمل المؤتمر. لقد قمت بعمل ممتاز، بسبل منها المشاورات الثنائية والإقليمية. ونحن مقتنعون بأن المشاورات الواسعة والشفافة ستؤدي أسس مرحلة جديدة في هذا المؤتمر. ويمكنك أن تعتمد على الدعم الكامل من وفد بيرو لإنجاح أعمالك. وأود أيضاً أن أرحب بالممثلين الجدد للأرجنتين وجمهورية كوريا وتونس، متمنية لهم التوفيق في أداء مهامهم في جنيف، وأن أحتضن صديقتنا العزيزة، سفيرة فنلندا تيري هاكالا التي سوف تغادرننا. وأتمنى لها كل النجاح في مساعيها المقبلة.

وقبل أن أواصل، أود أن أعرب، من خلالك، سيدي الرئيس، عن تقديرنا للسفيرة سالي مانسفيلد ولفريقها برمتهم. وعلى الرغم من الشلل الدولي الناجم عن الأزمة الصحية المرتبطة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ظلت الرئاسة الأسترالية تعمل بنشاط واستباقية والتزام. وقد أجرت مشاورات مستفيضة تمخضت عن المعلومات التي استمعنا إليها في البيان الشامل الذي أدلت به السفيرة مانسفيلد قبل قليل، وعن اقتراح إدخال تعديلات تقنية لجعل النظام الداخلي للمؤتمر محايداً جنسانياً - وهو اقتراح يحظى بالتأييد بدعمنا الكامل.

وترحب بيرو بالمبادرة التي اتخذتها النمسا في الوقت المناسب لعقد هذه المناقشة العامة بهدف تمكيننا من تبادل أفكارنا بشأن الأزمة الصحية الراهنة وعلاقتها بالمؤتمر. إن وباء كوفيد-19 يطرح تحديات على النظم الصحية، وقد أدخل بالنظام العالمي. فلم يكن العالم مستعداً لمواجهة هذه الأزمة، وهو الآن يمر بمرحلة من عدم اليقين والضعف البشري الواضح. إنها لحظة فارقة.

ولقد أبرزت هذه الأزمة واقعاً: وهو أن طبيعة التحديات التي تواجه البشرية ونطاقها يجعلان من المستحيل التصدي لها من جانب بلدان تعمل كلا على حدة. وينطبق ذلك على الأوبئة، مثلما ينطبق على مكافحة تغير المناخ، وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، وتنظيم الهجرة، والتجارة الدولية، ومحاكمة مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. كما ينطبق بالتأييد على نزع السلاح النووي.

إننا نشهد لحظة حاسمة في تاريخ البشرية تتطلب إرادة سياسية لتعزيز تعددية الأطراف من أجل منع المشاكل والتحديات العالمية والتصدي لها على سبيل الأولوية، لضمان بقاء الكوكب (تغير المناخ) ورفاه البشرية (أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030) والأمن الجماعي (آلية نزع السلاح). وهذه الغايات منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد اختارنا القدر لتمثيل بلداننا في المؤتمر، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وقد أنشأته الجمعية العامة في عام 1978 في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ولا شك في أن المؤتمر قد اضطلع بدوره في بناء عالم أفضل. وتشكل الصكوك التي صاغها في الماضي اليوم جزءاً من الهيكل الأمني وتحظى بشرعية متعددة الأطراف. غير أن عمله وصل إلى طريق مسدود منذ عقدين من الزمن. ونحن ننظر بقلق إلى حالة الجمود التي يعيشها المؤتمر وإلى حالة المعاهدات الثنائية التي تمكنت لسنوات من تقييد الأسلحة النووية وتخفيضها وإزالتها ولكنها لم تعد موجودة الآن أو بات مستقبلها غامضاً. فالصراعات تنتشر، وتظهر تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين. وفي حالات كثيرة، تكون هذه

التهديدات ناجمة عن توترات جيوسياسية وسباق تسلح يتجدد إطاره إغراء اللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل بسبب برامج التحديث والعقائد الأمنية والعسكرية الجديدة التي تفكر في استخدامها.

سيدني الرئيس، إن بيرو ملتزمة بالقانون الدولي وبمبدأ تسوية المنازعة بطرق سلمية، إذ تعتبر أن تصعيد العنف واستعمال القوة ليسا بديلين صالحين أو مقبولين بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وتؤمن بيرو، الموجودة في منطقة تخلت عن الأسلحة النووية في عام 1967، إيماناً راسخاً بتعددية الأطراف بوصفها أداة لتحقيق الأمن الدولي بالتركيز على البشر. ويثير احتمال استخدام الأسلحة النووية قلقاً بالغاً، لأن إمكانية استخدامها المتعمد أو العرضي تشكل خطراً عالمياً قد تكون عواقبه كارثية ومتعارضة مع القانون الدولي الإنساني.

ونرى أن من الأهمية بمكان تعزيز العمليات والمؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، وبلدي مقتنع بالأهمية الحيوية لاستئناف أعمال المؤتمر عن طريق الحوار الصادق والإرادة السياسية الحقيقية لأداء ولايته التفاوضية وفقاً للنظام الداخلي.

ولقد شهدنا للأسف معاناة الآلاف من الأشخاص الذين فقدوا أفراداً من أسرهم في خضم الأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن وباء كوفيد-19. وعلينا ألا نتجاهل احتمال حدوث أزمة أخطر بكثير من جراء تفجير نووي، الأمر الذي سيعرض للخطر حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. فلنشجع عواصمنا على التفكير في هذا الأمر، ما دام الوضع الآن يسمح لنا بالتنبؤ بحجم العواقب الإنسانية. إن المجتمع الدولي والمجتمع المدني ومواطنينا وأطفالنا ينتظرون جميعاً من المؤتمر منحهم بصيصاً من الأمل باسم السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم كلمتي باستحضار الأمين العام السابق للأمم المتحدة، سفير بيرو خافيير بيريز دي كويبار، وهو صانع سلام عظيم ومفاوض لا يعرف الكلل توفي في 5 آذار/مارس الماضي. فقد أشار في تقريره لعام 1991 عن أعمال المنظمة (A/46/1) إلى أن "الطريقة التي نتعامل بها مع الجيل الجديد من المشاكل العالمية التي تواجه البشرية الآن قد تحدد نوعية الحياة لجميع الشعوب التي تعيش على هذا الكوكب ... وحتى بقائهم على قيد الحياة".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة ألفارو على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة تجاه الرئيس. وأدعو الآن السفير شارما ممثل الهند إلى أخذ الكلمة، يليه ممثل الجزائر.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يقدم وفدي إليك تهانیه بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. لقد توليت الرئاسة في منعطف حاسم، ونحن نستأنف العمل حضورياً في المؤتمر في خضم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونظراً لالتزام النمسا المعروف بتعددية الأطراف وبعدم الانتشار ونزع السلاح وعمق خبرتك ومهاراتك الدبلوماسية، فإننا على ثقة من أن رئاستك ستسهم إسهاماً كبيراً في عمل المؤتمر. واسمح لي أن أؤكد لك تعاون وفدي ودعمه الكاملين في توجيه عملنا.

وفي هذا السياق، نُقر بالجهود المتضافرة التي تبذلها مجموعة الرؤساء الستة لدورة عام 2020، إلى جانب الرئاسة الأخيرة لدورة عام 2019 والرئاسة الأولى لدورة عام 2021. ويغتنم وفدي أيضاً هذه الفرصة ليسجل تقديره للسفيرة سالي مانسفيلد، ممثلة أستراليا، وفريقها، لمساهمتهم بتولي الرئاسة خلال الظروف الصعبة التي فرضها وباء كوفيد-19. ونرحب باقتراح أستراليا المتعلق بتحديث النظام الداخلي للمؤتمر لجعله محايداً جنسانياً ونؤيد هذا الاقتراح.

ونرحب بالسفير فيغاس ممثل الأرجنتين، والسفير ليم سانغ - بيوم ممثل جمهورية كوريا، والسفير باشطجي ممثل تونس بوصفهم أحدث الأعضاء المنضمين إلى أسرة المؤتمر. وتؤيد الهند البيان الذي أدلت به مجموعة ال 21.

سيدي الرئيس، إن الهند تولي أهمية قصوى لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم، على نحو ما نصت عليه الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وأعاد تأكيده مؤخراً قرار الجمعية العامة 74/74. وتقتضي الحالة الأمنية العالمية المضطربة اليوم من مؤتمر نزع السلاح أن يتصرف بمسؤولية ومهارة في الاضطلاع بولايته الأساسية المتمثلة في التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً وإبرامها.

لقد وصلنا بالفعل إلى منتصف عام 2020. وفي حين لم نتمكن من تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، فإن هذا العجز ينبغي ألا يثنيينا عن السعي إلى ذلك. لقد تعيينا عن دورة هيئة نزع السلاح هذا العام. لذا صار من الأهم أن يُظهر مؤتمر نزع السلاح تقدماً ملموساً. وفي هذا السياق، تؤيد الهند وضع برنامج عمل شامل ومتوازن لتمكين المؤتمر من بدء مفاوضات بشأن جميع القضايا الأساسية المدرجة في جدول الأعمال.

ولا تزال الهند ملتزمة بنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي من دون تمييز وبطريقة يمكن التحقق منها. ودون التقليل من أولوية نزع السلاح، تؤيد الهند شروع المؤتمر في مفاوضات على الفور بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، التي لا تزال أنسب أساس لبدء المفاوضات، والتي أيدتها كذلك فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بإعداد هذه المعاهدة. وتؤيد الهند بدء المفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

سيدي الرئيس، تقدر الهند جهودكم في استئناف الجلسات العامة الحضورية في المؤتمر مع إمكانية المشاركة من بعد. ويفهم وفدي أن تكون أولويتنا صحة جميع المندوبين وموظفي الأمم المتحدة ورفاههم بالنظر إلى التحديات غير المسبوقة التي فرضها الوباء. وفي هذه المرحلة، وبينما يستأنف المؤتمر أعماله بترتيبات عمل وتقنيات مؤقتة، تود الهند أن تؤكد ضرورة التمسك بنظامه الداخلي وولايته التفاوضية.

وكما كان متوقعاً فقد حاولت باكستان مرة أخرى عرض افتراءات لا أساس لها وإحياء بعض الأفكار والمقترحات القديمة التي فقدت مصداقيتها. وهذا ليس بالأمر الجديد، فقد أصبحت باكستان مهووسة بإساءة استخدام كل محفل، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى والجمعية العامة، واعتادت على ذلك. ولحسن الحظ أن العالم لا ينطلي عليه كذبها وخداعها. لقد فقدت باكستان مصداقيتها بصفتها عضواً في مؤتمر نزع السلاح، إذ دأبت على استغلاله كمنبر للدعاية المغرضة. وموقفنا من هذه المسائل معروف جيداً ولا حاجة إلى تكراره. فالشواغل الأمنية للهند لا تنحصر في منطقة ما، لذا دأبت الهند على تناول هذه المسائل في سياق عالمي.

وعرضت باكستان أيضاً عدداً من الادعاءات بلا أساس ولا دليل ضد الهند، يتعلق بعضها بإقليم جامو وكشمير التابع للاتحاد الهندي، وهي ادعاءات لا تستحق حتى الرد عليها لأنها ترتبط بشؤون الهند الداخلية. والهند، بوصفها دولة مسؤولة، تتقيد تقيداً صارماً بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية ولا تحتاج إلى دروس من بلد لا مصداقية له. ولكن ماذا يمكن للمرء أن يتوقع غير ذلك من بلد يستخدم الإرهاب أداة لسياسة الدولة، وقد تميز بوصفه الملائد الأكبر للإرهابيين الدوليين والوطنيين؟

سيدى الرئيس، حبذا لو امتنع هذا البلد عن الإدلاء بتعليقات على مسائل خارجة عن عمل مؤتمر نزع السلاح. ولكن العادات القديمة يصعب التخلص منها. فالمؤتمر ليس محفلاً لطرح القضايا الثنائية أو الإقليمية، بل إنه مكلف بالتركيز على اتفاقات تنطبق على الصعيد العالمي. وتعارض الهند، مثلما أوضحته عدة مرات، بحث قضايا الأمن الإقليمي في مؤتمر نزع السلاح. والتزام الهند بتعزيز وضون السلم والأمن الدوليين أمر معترف به على نطاق واسع. فلا داعي إذن لأن أرد على ملاحظات باكستان التي لا أساس لها. وإذ نتطلع إلى استئناف أعمال هذا المؤتمر، لا يمكن اعتبار بيان باكستان سوى مداخلة بلا جدوى. ويذكر هذا المؤتمر من مداولاته كيف أن هذا البلد الواحد كان أكبر عقبة أمام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في كل مناسبة، بما في ذلك في عام 2009، عندما توصل المؤتمر حتى إلى برنامج عمل بتوافق الآراء.

ونحث الوفد الباكستاني مرة أخرى على تجنب طرح مسائل غريبة ترمي إلى خلق عقبات تحول دون خوض أعمال جديدة وموضوعية في المؤتمر. وفي الواقع، نود أن ندعو هذا البلد إلى التصرف بمسؤولية. ويجب أن يثبت هذه المسؤولية بالعمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يسمح ببدء العمل الموضوعي في المؤتمر في وقت قريب، بما في ذلك التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بدلاً من إضاعة وقتنا الثمين في مكائده.

لقد قلت كل ما على قوله، لذا لن آخذ الكلمة مرة أخرى أو أنفق مزيداً من الوقت في هذه المسألة، احتراماً لك ولعمل مؤتمر نزع السلاح ولزملائنا كافة هنا. والهند ملتزمة بتعددية الأطراف وتدعم الجهود التي يبذلها المؤتمر من أجل بناء الثقة والتفاهم المتبادلين. ونحن على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء لإنجاز ولاية المؤتمر الأساسية المتمثلة في التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً من شأنها أن تعزز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير شارما على بيانه وعلى كلماته الرقيقة تجاهي. وأعطي الكلمة الآن لمندوب الجزائر. وإذا سمح الوقت، سيكون المتحدث التالي سفير تونس.

السيد بركات (الجزائر): شكراً سيدى الرئيس. في البداية يطيب لي تهنئتك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح والإعراب عن خالص الشكر لسلفكم سفيرة أستراليا وأعضاء وفدها على الجهود المبذولة خلال فترة رئاستها للمؤتمر، وكذلك الترحيب بالسفراء الجدد لتونس والأرجنتين وجمهورية كوريا.

يضم وفد بلادي صوته إلى البيان الذي أدلى به سفير مصر نيابة عن مجموعة الـ 21.

السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يعبر لكم عن دعمه التام وعن تقديره لمقاربتكم الإيجابية والتدريجية في إطار هيئة الـ 6 + 2 ما مكنا اليوم من استئناف أشغال مؤتمر وأتاح لنا فرصة لقاء زملائنا وأعضاء الأمانة مجدداً وهم بصحة وعافية وذلك بعد الوضعية الاستثنائية الناجمة عن الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بفيروس كورونا المستجد، كما لا يفوتنا في هذا الظرف الصعب الذي مس كل أقطار العالم استحضار ذكرى ضحايا هذه الجائحة والتعبير عن العرفان لكل من يقف في الصفوف الأولى لمجابهتها.

السيد الرئيس، إن التحديات الراهنة التي تفرضها هذه الأزمة وآثارها غير المسبوقة على كافة الأصعدة لمدة للتأمل واستخلاص العبر، لا سيما فيما يتعلق بوحدة مصير البشرية وارتباط أمن المجتمعات بمفهومه الواسع. وفي هذه الظروف الخاصة، كان إحياء اليوم العالمي للعيش معاً بسلام يوم 16 مايو الفارط فرصة للتأمل في تداعيات الأزمة والتذكير بأهمية الروابط التي تجمع الشعوب وكذا وقفة للتفكير جلياً في كل ما يجمعها ويوحدها. وإذا كانت هذه المحنة التي ألمت بالبشرية قد أبانت بجلاء حتمية التعاون الدولي في تجاوز المصائب، فإنها من جهة أخرى تستدعي ضرورة التكاتف من أجل مواجهة وقائية من التهديدات المحتملة في المستقبل لتجنيب البشرية المزيد من المعاناة والولايات،

حيث أن وجود الأسلحة النووية وبقائها جاثمة في عالمنا تمثل أكبر تهديد على الإطلاق للجنس البشري. لذلك يتعين علينا جميعاً أن نسعى من خلال مؤتمرا هذا إلى الإسهام في تحقيق الأهداف النبيلة التي تجمع البشرية وذلك من خلال العمل في إطار العهدة التفاوضية للمؤتمر على وضع الصكوك القانونية التي من شأنها تجنب البشرية عواقب وخيمة ما زالت تؤرقها وتشكل لها تهديداً دائماً.

السيد الرئيس، ولرفع التحدي الأسمى متمثلاً في تخليص الإنسانية جمعاء من شبح مستقبل غير آمن وغير مضمون، بات من الضروري في هذه الفترة الحاسمة إعادة التأكيد على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذا التعبير عن التصميم على تعزيز التعددية كمبدأ أساسي للمفاوضات في هذه المجالات. وفي سياق إحياء الذكرى الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة، أود التأكيد على التزام الجزء بالمساهمة في الجهود المشتركة الرامية إلى إرساء الاستقرار والازدهار وإقامة عالم أكثر أمناً للجميع عبر منظومة متعددة الأطراف تحكمها القيم النبيلة والأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس، لقد أعطت الجهود الجماعية لرؤساء المؤتمر الستة للدورة الجارية إشارة إيجابية بخصوص أهمية العمل الجماعي من أجل تمكين المؤتمر من بلوغ نتائج ملموسة واستعادة دوره كمحفّل وحيد للتفاوض في مجال نزع السلاح. في هذا الإطار، تقدّر بلادي من خلال توليها رئاسة المؤتمر في بداية هذه الدورة فعالية وأهمية النهج الجماعي التشاركي والموضوعي وتغليب لغة التشاور والحوار وبناء الثقة ما أفضى إلى تلاحم جهود الدول الأعضاء وإرساء لبنة جديدة في مسار البحث عن التوافق وتحقيق رصيد معتبر من الثقة والجو الإيجابي. ومن هذا المنطلق يبقى وفد بلادي مستعداً أتم الاستعداد للمشاركة البناءة لاستكمال المسيرة الجماعية التي تم بحثها في إطار هيئة الـ 6 + 2 والانخراط في نهج تراكمي تفاعلي وموضوعي في نفس الوقت من أجل تكميل عملنا الجماعي مستقبلاً بنتائج إيجابية تخدم مؤتمرا وتحفظ مصداقيته وفعاليته.

في الأخير، أود أن أجدد لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء وفدكم تقدير وفد بلادي ودعمه التام لجهودكم القيمة كما أود أن أعبر عن استعدادنا التام للعمل مع الرئاسة القادمة للدفع قدماً بأشغال مؤتمرا. شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وكلماته الرقيقة وأعطي الكلمة الآن إلى السفير إسكييردو مينيو ممثل إكوادور.

السيد إسكييردو مينيو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أود، باسم وفد إكوادور، أن أعرب عن أحر التهاني لك، سعادة السفير روبرت مولر، بتولييك رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذا الوقت الدقيق والعصيب، وخاصة لهذا المحفل الذي يواجه صعوبة في الاضطلاع بمسؤولياته من أجل الصالح العام للبشرية. ويود وفدي أيضاً أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة سفيرة أستراليا بكل ما بذلته من جهود وبعملها خلال فترة الرئاسة الثالثة لعام 2020، ولا سيما قرارها المضي قدماً في المشاورات المباشرة على جميع المستويات الممكنة، كما تجلّى بالكامل في بيانها الممتاز هذا الصباح. ونشكرها على بيانها ونحيط علماً بمضمونه الذي يشكل مادة للتفكير. وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين الجدد للأرجنتين وجمهورية كوريا وتونس في أعمال المؤتمر.

لقد فاجأت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) جميع البلدان، بلا تمييز. وقد كانت له، وستظل تترتب عليه، عواقب صحية واقتصادية وخيمة على جميع شعوبنا، لا سيما أفقر الناس وأضعفهم. وهذه النتائج تؤكد ببساطة ما قاله وفدي في بداية العام، في هذا المحفل بالذات، بشأن الذهول الذي يثيره موقف من يهتم أكثر بالهيمنة والقوة ويستثمر قدراً هائلاً من الموارد الاقتصادية في

تكديس الأسلحة وإتقانها، بينما تعاني النظم الصحية في جميع بلداننا هشاشة خطيرة ويعيش مليارات الناس كفافاً يومياً مجرد البقاء. وذكّرنا الوباء كل يوم بالأهمية الحيوية لتعددية الأطراف والحاجة الماسة إلى التضامن والتعاون العالميين لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع الدولي ككل. وفي هذا الصدد، يساور وفدي قلق بالغ لأن الأزمة التي سببها الوباء لم تنشئ وعياً فورياً بالحاجة الملحة إلى تعزيز تعددية الأطراف على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، فمن الواضح أن هناك صعوبات في بلوغ المثل الأعلى للتعاون الدولي، وفي إيجاد آفاق للوثام والسلام، وفيما يتعلق بمجتمع دبلوماسي يبدو غير مستعد للدخول في حوار ومفاوضات في بعض المحافل.

وقد كانت إكوادور من البلدان التي قدمت بياناً مؤيداً لنداء الأمين العام للأمم المتحدة من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي أثناء جائحة كوفيد-19؛ وهو بيان أعيد تأكيده بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة. ولكن على الرغم من الحاجة إلى اتخاذ تدابير للحد من التوترات العالمية، فإن هذه التوترات تزداد عمقاً. ويمر النظام العالمي لتحديد الأسلحة النووية والحوارات المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح بوضع حرج. فقد تعين تأجيل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 2020، في حين أدت نتائجه المتوقعة إلى تشكيك البعض في تنفيذ الالتزامات السابقة. ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بالمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ بل إن عدداً منها قد أنهى في الواقع.

ونعتقد أن هذا السيناريو يمكن اعتباره دليلاً على غياب الثقة، التي يعجز العديد من القادة عن بنائها أو يجمعون عن ممارستها في العلاقات الدولية. وانعدام الثقة هذا يقود العالم إلى طريق مسدود ويخلف هشاشة خطيرة للغاية من جميع الجوانب. وفي هذا السياق، تؤكد إكوادور من جديد، وفاء منها بالتزامها بالسلام واقتناعاً بقدرتها تعددية الأطراف على بلوغ أهداف السلام والأمن، استعدادها للعمل حتى يضطلع مؤتمر نزع السلاح بمسؤوليته وينجز ولايته الممتثلة في التفاوض على صكوك نزع السلاح الملزمة قانوناً. ويعتقد وفدي أن للبلدان الصغيرة ذات القوة العسكرية أو الاقتصادية الضئيلة الحق في المطالبة بأمنها، والسعي معاً إلى تعزيز تعددية الأطراف، والتطلع إلى سلام لا يمكن تحقيقه إلا في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. فوضعنا كأعضاء نشطين في المجتمع الدولي، كما يتجسد في مؤسسات الأمم المتحدة، يكفل لنا هذا الحق.

سيدي الرئيس، لقد عمل بلدي، كما ذكر في وقت سابق، على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها الوسيلة الرئيسية لضمان السلام والأمن في العالم، ومن ثم بوصفها الآلية الأساسية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار والسعي إلى التوصل إلى اتفاق دولي فعال يوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات لعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وفي العقود الأخيرة، حافظت إكوادور على التزامها بالسلام ونزع السلاح وعدم الانتشار من خلال المشاركة النشطة في المؤتمر وفي التفاوض على صكوك تحظر أسلحة الدمار الشامل وتنظم الأسلحة التقليدية. وفي عام 1999، كان دبلوماسي إكوادوري على رأس الفريق العامل لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة الذي توصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ والمبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبناء عليه، فإننا ندرك أهمية آراء البلدان الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية - سواء أ تلك التي أنشئت أم التي يجري إنشاؤها - عندما يتعلق الأمر بتحديد أنسب السبل التي يمكن للمجتمع الدولي التفاوض من خلالها على نزع السلاح العام والكامل الفعال.

وفي الختام، نؤكد مجدداً، سيدي الرئيس، استعدادنا للتعاون بنشاط مع رئاستك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير إسكييرو مينيو على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. ولقد تكرم علينا المترجمون الفوريون مشكورين ببضع دقائق إضافية، ولدي متحدث أخير في هذه الجلسة، وهو ممثل تونس السفير باشطبيجي.

السيد باشطبيجي (تونس): شكراً السيد الرئيس. سعادة السفير مولر رئيس مؤتمر نزع السلاح، سعادة الزملاء الأفاضل اسمحو لي أن أتقدم لكم بعبارات الشكر على الكلمات الترحيبية الطيبة التي توجهتم بها نحوي لانضمامي لأشغال المؤتمر. وإنني لأجدد لكم التهاني السيد الرئيس على توليكم الرئاسة الدورية للمؤتمر وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي التام قصد تحقيق التقدم في عملكم، كما أنني أشيد بالجهود المحمودة التي بذلتها الرئاسة السابقة للمؤتمر لهذه السنة من أجل هذه الغاية المشتركة. واسمحو لي زملائي الأعزاء أن أؤكد لكم التزام تونس كأحد الدول الأعضاء في المؤتمر بالعمل المشترك من أجل إحياء أعماله واستئناف أشغاله الموضوعية طبقاً للولاية المحددة له من قبل الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح بصفتها الفضاء المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح.

وفي هذا السياق نادت تونس، بصفتها عضواً بمجلس الأمن لهذه السنة والسنة القادمة، إلى وقف فوري لإطلاق النار على المستوى العالمي في نطاق حشد الجهود الدولية وتوحيدها لمقاومة جائحة كوفيد-19 والتي أقامت الدليل مرة أخرى على حاجة البشرية لأكثر قدر ممكن من التعاون والتضامن، والعمل المتعدد الأطراف الضامن الوحيد لرفع تحديات ذات طابع شمولي تتجاوز الحدود والأقطار. ومن الضروري أن يعمل مؤتمرنا على الخروج من حالة التعثر من خلال جهد أكبر من التنسيق وتقريب وجهات النظر على أساس من الواقعية والشفافية وتحديد الأولويات طالما أن هدفنا الجماعي هو تحقيق السلم والأمن في العالم، وإيقاف السباق المخيف والمتواصل للتسلح في وقت تواجه البشرية فيه تحديات جديدة متصاعدة على غاية من الخطورة تهدد وجودها واستمرارها وديمومتها. وستظل تونس ملتزمة بهذا الجهد الجماعي بغاية اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن للمؤتمر قادر على التقدم بأعمالنا والتوصل سريعاً إلى مفاوضات جدية للحد من التسلح والسباق من أجله. شكراً لكم سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير باشطبيجي على بيانه وعلى كلماته الرقيقة تجاهي. ما زال لدينا قرابة 15 متحدثاً على القائمة. لذا، أقترح أن نرفع الجلسة الآن ونستنفد القائمة التي أمامي في الجلسة العامة بعد ظهر اليوم. وستعقد تلك الجلسة اليوم في الساعة 15/00 في هذه القاعة وعلى منصة بعيدة، لذا أطلب إلى الوفود أن تعود إلى القاعة أو تتصل بالمنصة قبل بضع دقائق لضمان أن نبدأ في الوقت المحدد.

رُفعت الجلسة الساعة 13/10.